المستشار الاقتصادي
Economic Consultant

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2023/425 التخصصي
مقالات الإعلامي المتميز زياد غصن الاقتصادية (2)
إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
الأحد 02 نيسان، 02 April 2023
M E A K Weekly Economic Report No. 425
prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

المستشار الاقتصادي
Economic Consultant

موقع المستشار الاقتصادي الإلكتروني للبحوث والدراسات
The website of the Economic Adviser for Research and Studies
Strona Doradcy Ekonomicznego ds. Badań i Studiów

المستشار الاقتصادي
Economic Consultant

لا يعبر مضمون هذا التقرير عن وجهة نظر موقع المستشار الاقتصادي،
ولا يتحمل الموقع أية مسؤولية قانونية عن أي قرار يتم اتخاذه بالاستناد
للمعلومات المنشورة فيه، ولا يشكل عرضاً أو تشجيعاً لشراء أو بيع أية أصول مالية،
بالرغم من ثقة الموقع بإدارته.

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2023/425 التخصصي

مقالات الإعلامي المتميز زياد غصن الاقتصادية (2)

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 02 نيسان، 02 April 2023

M E A K Weekly Economic Report No. 425

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 425 رابط تحميل التقرير بصيغة بي دي أف: التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. أضعه بتصرف الأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين، لتسهيل الحصول على المعلومة الاقتصادية. أشير إلى أن بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير قد لا تكون موثوقة بما يكفي، وتحتاج إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص. ساعد بتدقيق هذه المعلومات مع ذكر المصدر لتحقيق الموثوقية. وأخلي نفسي من المسؤولية عن أية معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، لأن المصدر المثبت في أسفل كل مادة منشورة في التقرير هو المسؤول. أطيب التمنيات. ملاحظة: أرجو ممن لا يرغب باستمرار إرسال التقرير لسيادته، إعلامي ليتم حذف اسمه من القائمة البريدية.	Weekly Economic Report No. 425 Link to download the report as a PDF: The report is the outcome of a follow-up to the economic media and the World Wide Web. I put it at the disposal of academics، economists، decision-makers and followers، to facilitate access to economic information. I have to mention that some of the information and data contained in the report may not be reliable enough and need to be checked by an expert or specialist. Help with checking this information and cite the source for reliability. I absolve myself of responsibility for any inaccurate information contained in the report since the proven source at the bottom of each article published in the report is responsible. Best wishes Note: I request those who do not wish to keep receiving the report to inform me so that their names will be removed from the mailing list.

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2023/425 التخصصي

مقالات الإعلامي المتميز زياد غصن الاقتصادية (2)

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 02 نيسان، 02 April 2023

M E A K Weekly Economic Report No. 425

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

Contents

1 – اليوم تستيقظ المنطقة كلها على محورية الشرق السياسي في المشهد الاقتصادي الدولي، 5

2 – آلام العقوبات المبرحة ظلّت على طول الخطّ من نصيب المواطنين السوريين..... 10

3 – إذا تَحقّق مقترح الرئيس الروسي بتحويل تركيا إلى مركز لتصدير الغاز الروسي إلى أوروبا، فإن سوريا ولبنان يصبح لديهما خيار آخر للتزوّد بالغاز 16

4 – إذا كانت واشنطن تعمل منذ سنوات على هذا المشروع الخطير، فماذا فعلت حكومتنا لمواجهته؟..... 19

5 – ماذا ينتظرنا في العام الجديد من نكبات اقتصادية جديدة؟.. 26

6 – ريف دمشق وحلب الأكثر تضرُّراً: الحرب ترحل. والإعمار 32

7 – إلى الآن المستفيد الوحيد من رفع المازوت... هو السوق السوداء ثم الحكومة، أما المواطن فهو لا يزال خارج دائرة المستفيدين.... 36

8 – ماذا تنتظر سوريا شعبياً من الانفتاح الاقتصادي الخليجي.. 41

9 – اللامركزية في مسارات الحلّ: أيّ تنمية يريدها السوريون؟.. 48

10 – خطّ الفقر المدقع للأسرة السورية، يقارب 645 ألف ليرة... 53

11 – كي لا يُحمل قرار الاستيراد من السعودية سياسياً أكثر.... 57

12 – الحديث عن طرح أملاك الدولة للاستثمار الخاص 64
13 – قراءة أولية في الخسائر الإقتصادية لزلزال... لكنها للأسف تبدو "متفائلة" مع مرور كل يوم!.....69
15 – كي لا تتكرر الكارثة.... حاسبوا كل من كان له يد بمخالفات البناء، والبدء بخطوات تنفيذية حقيقية.....73

الدكتور مصطفى العبدالله الكفري
تقارير

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2023/425 التخصصي
مقالات الإعلامي المتميز زياد غصن الاقتصادية (2)
إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
الأحد 02 نيسان، 02 April 2023
M E A K Weekly Economic Report No. 425
prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

1 – اليوم تستيقظ المنطقة كلها على محورية الشرق السياسي في المشهد الاقتصادي الدولي،

زياد غصن، فيما سوريا تقاوم سلسلة طويلة من العقوبات الناجمة أساساً عن محاصرة الغرب ومخاوف الشرق

17 عاماً على المحاولة الأولى: الشرق والغرب في المعادلة الاقتصادية السورية

قبل نحو 17 عاماً، أعلنت دمشق في أعقاب محاولة الغرب تحميلها مسؤولية اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري، عن أولوية التوجه شرقاً في علاقاتها السياسية والاقتصادية. لم يكن هذا القرار يعبّر عن رغبة سورية بالدخول في قطيعة كاملة مع الغرب، وإنما مجرد محاولة لتنويع "سلة" العلاقات الخارجية، لا سيما في شقها الاقتصادي، حيث توجد قوى اقتصادية صاعدة ومؤثرة دولياً، وغير منضوية بالكامل ضمن المشروع الغربي.

تعززت صوابية هذا الخيار أكثر مع دخول البلاد في أزمتها المستمرة منذ العام 2011، وما تخللها من فرض الغرب لطيف واسع من العقوبات الاقتصادية. ولعلّ العبارة الشهيرة لوزير الخارجية الراحل وليد المعلم، والتي قال فيها إن بلاده "ستنسى أن أوروبا على الخارطة"، تختصر ماهية

المشهد السياسي والاقتصادي ومضمونه الذي كانت دمشق تعمل على تحضيره لمستقبل علاقاتها بالخارج.

ومع اقتراب الأزمة من دخول عامها الثاني عشر، فإن الوضع الراهن الذي تعيشه سوريا سياسياً واقتصادياً يثير مجموعة من التساؤلات المتعلقة بمدى فعالية الشرق بمفهومه السياسي وليس الجغرافي، وجدوى تفضيل العلاقات بدوله، والانحياز إلى قضاياه سابقاً، حاضراً، ومستقبلاً.

على مدار عقدين

على أهمية العلاقات السياسية والثقافية، التي حاولت دمشق عبر عقود من الزمن صوغها مع دول في أميركا اللاتينية، وأفريقيا، وآسيا، وأوروبا الشرقية، لا سيما لجهة تعزيز النفوذ السوري في قضايا إقليمية ودولية عدة وتوفير الدعم للقضايا الوطنية، لكن تلمس الأثر الشعبي المباشر يبقى في مسيرة العلاقات الاقتصادية، التي مرت بالنسبة إلى الحالة السورية في مراحل عدة متباينة يمكن اختصارها في ثلاث مراحل أساسية هي:

– الأولى وتمثل مرحلة التوجّه لبناء علاقات اقتصادية (تجارية، استثمارية) مع دول الشرق السياسي، ويمكن في هذا السياق الإشارة إلى أن جميع الزيارات الرئاسية الخارجية خلال العقد الأول من القرن الحالي، والتي شملت دولاً في أميركا اللاتينية وأوروبا الشرقية، تميزت بمشاركة عدد كبير من رجال الأعمال السوريين والمسؤولين الاقتصاديين الحكوميين فيها، وبعد العام 2005، بدا واضحاً الاهتمام الحكومي بذلك الشرق من الصين إلى الهند فماليزيا وصولاً إلى باكستان، وتركيا وغيرها، سواء من خلال الزيارات الرسمية والاجتماعات الثنائية، وما خلصت إليه من التوقيع على اتفاقيات تعاون في مجالات عدة، أو من خلال المجالس المشتركة

لرجال الأعمال. لكن، مع ذلك، لم تكن هناك تحوّلات جذرية في تركيبة العلاقات التجارية الخارجية، إذ بقيت أوروبا الشريك التجاري الأول لسنوات قبل أن تتحسن مؤشرات السوق العربية على وقع اتفاقية التجارة الحرة العربية. ولو عدنا إلى المؤشرات المتعلقة بحركة التبادل لوجدنا أن قيمة المستوردات السورية من دول الاتحاد الأوروبي بلغت في العام 2002 نحو 14.4 مليار دولار، ومن الدول الآسيوية نحو 9.4 مليارات دولار.

–الثانية، وهي المرحلة التي حاولت فيها سوريا، وتحديداً بعد عودة الانفتاح الغربي عليها في العام 2008، تحقيق موازنة بين علاقات البلاد الاقتصادية مع كل من الغرب والشرق وتوجيهها بما يلبي احتياجات البلاد من جهة، وطبيعة ما توفره وتتميز به كل سوق من سلع ومواد من جهة ثانية. إذ في الوقت الذي كانت هناك خطوات مباشرة لتوسيع مجالات التعاون الاقتصادي مع بعض دول الشرق قبل سنوات الأزمة، كانت مفاوضات الشراكة السورية–الأوروبية تقترب من تحقيق نتائج متقدمة على طريق توقيع الاتفاق النهائي، فضلاً عن بعض المساعدات الفنية والتمويلية التي كانت تحصل عليها دمشق من الاتحاد الأوروبي. وحسب ما تشير البيانات الرسمية، فإن مستوردات البلاد من دول الاتحاد الأوروبي وصلت في العام 2010 إلى أكثر من 4.5 مليارات دولار، بينما كانت قيمة المستوردات من تركيا، وإيران، والصين، وكوريا الجنوبية، وبلدان آسيوية أخرى 5.8 مليارات دولار، إذ بلغت قيمة المستوردات من الصين وحدها 1.5 مليار دولار.

–الثالثة وفيها رجحت كفة العلاقة مع الشرق أو لنقل حسمت، والسبب في ذلك العقوبات الغربية المباشرة وغير المباشرة التي فرضت على

الاقتصاد السوري خلال الأسابيع الأولى من عمر الأزمة، وتعمقت أكثر خلال السنوات التالية، وهو ما قابله تأكيد سوري أن الأولوية في إعادة الإعمار والفرص الاستثمارية والتعاون التجاري هي للدول الحليفة والصديقة المنتمية إلى الشرق السياسي، وترجم ببعض الخطوات كطرح بعض الفرص الاستثمارية على دول كالصين والهند وإيران وروسيا وغيرها، والتغيرات التي طرأت على خريطة التجارة الخارجية، إذ تتصدر الصين منذ عدة سنوات قائمة الدول المصدرة إلى سوريا. ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال البيانات المتعلقة بالميزان التجاري لعام 2020، والذي خلص إلى أن قيمة المستوردات السورية من دول الاتحاد الأوروبي لم تتجاوز في ذلك العام أكثر من 450 مليون دولار مقابل أكثر من 1.1 مليار دولار قيمة المستوردات الواردة من الدول الآسيوية.

تفضيل وليس شطباً

لكن، هل الاعتماد على أسواق الشرق وإمكانياتها، وتجنب التعامل مع أسواق الغرب سيكون مجدياً اقتصادياً؟ وإذا كان كذلك، فلماذا تعيش سوريا حالياً أزمة اقتصادية خانقة؟

كرّست العقوبات الاقتصادية المفروضة على البلاد، على مدار السنوات السابقة، مجموعة من الحقائق أبرزها الآتي:

–العمل على إعادة توجيه دفة العلاقات الاقتصادية الخارجية، لا يمكن أن يتم أو ينجح إلا في الظروف الطبيعية، إذ أثبتت الآثار المترتبة على العقوبات أنه لا يمكن تحييد الأسواق الغربية تماماً، لا سيما لجهة المنتجات والخبرات التقنية والتكنولوجية منها، وما يحدث في قطاع الطاقة في سوريا حاليا خير دليل على ذلك، فمثلاً التنقيب عن النفط والغاز في

المياه السورية متوقف بسبب عدم القدرة على توريد التقانة اللازمة، والتي هي في معظمها غربية المنشأ، كما أن بعض السلع التي تؤمن من الشرق ليست بالجودة نفسها الموجودة في الغرب. والأمر نفسه ينطبق على المصارف والنقل والتأمين وغيرها. لا بل وامتد تأثيره إلى مجالات وقطاعات غير مشمولة أساساً بالعقوبات كالغذاء والصحة.

–الهيمنة الإقتصادية الأميركية في العالم جعلت جميع الأسواق، بما فيها أسواق الدول المعارضة لواشنطن، تخشى الصدام معها أو مواجهتها، ولهذا فإن الامتثال لما تفرضه الولايات المتحدة من عقوبات بحق بعض الدول يبدو أمر متوقعاً، وسوريا في أزمتها عانت كثيراً من هذه المشكلة، فعلى الرغم من الدعم والمساندة السياسية لها من دول عدة إلا أن العديد من الحكومات في الشرق وشركاتها الحكومية والخاصة تتجنب إلى الآن الاستثمار في سوريا، أو فتح مجالات تعاون مباشرة خوفاً من تعرضها للعقوبات، بما في ذلك شركات روسية وصينية وغيرها.

–ما تقدم لا يقلل من أهمية أسواق الشرق، التي شكلت ملجأ للسوريين في تأمين احتياجاتهم من السلع والمواد، واقع من شأنه أن يعزز من فرضية أن التوجه نحو أسواق الشرق يمكنه أن يحل العديد من الأزمات، ويسد جزءاً لا يستهان به على صعيد تأمين السلع والمواد، والاستفادة من الخبرات والإمكانيات الإستثمارية وفق سلم الاحتياجات الوطنية، إنما في المقابل هو لا يعني أبداً إمكانية الاستغناء عن أسواق الغرب وشطبها من خريطة العلاقات الإقتصادية الخارجية.

معادلة الحاجة

قبل 17 عاماً وجهت دمشق بوصلتها الخارجية نحو الشرق، إلا أن مؤسساتها تعثرت أو أضاعت فرصة ثمنيه قبل سنوات الأزمة للاستفادة المثلى من ذلك، واليوم تستيقظ المنطقة كلها على محورية الشرق السياسي في المشهد الاقتصادي الدولي فتهرع لنسج علاقات تعاون وشراكة، فيما سوريا تقاوم سلسلة طويلة من العقوبات والأزمات الاقتصادية الناجمة أساساً عن محاصرة الغرب ومخاوف الشرق. ولذلك ومهما فرضت الظروف الحالية من إجراءات وسياسات وتوجهات، فإن هناك بعض الحقائق أبرزها أن توجه سوريا نحو الشرق لا يقابله إلغاء التعامل مع الغرب بحكم المصالح الإقتصادية المباشرة، وأن تطبيع الغرب لعلاقاته مع دمشق سراً أو علانية لن يجعل الأخيرة تفكر بطي صفحة علاقاتها مع الشرق أو تحجيمها.

https://www.almayadeen.net/articles/17-%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A7-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84%D9%89:-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5

2 – آلام العقوبات المبرحة ظلّت على طول الخطّ من نصيب المواطنين السوريين...

زياد غصن، مقالتي في صحيفة الأخبار عن التأثيرات الإقتصادية المحتملة لقانون "الكبتاغون" الأمريكي الجديد... مرحلة خامسة من الحصار الأميركي: «الكبتاغون»... آخر «قُمصان» معاقبة سوريا

مع تشريع قانون «مكافحة الكبتاغون»، تكون العقوبات الأميركية على سوريا قد دخلت مرحلتها الخامسة، في أعقاب أربع مراحل ممتدّة منذ سبعينيات القرن الماضي. وإذ يطلب القانون الجديد من المؤسّسات الأميركية إعادة توظيف نظام العقوبات المفروضة على دمشق، وتحديداً «قانون قيصر»، ليكون أكثر فاعلية، فإن المنتظَر بناءً على ذلك، بحسب معظم القراءات، هو مزيد من إجراءات الحصار والتضييق الاقتصادي، والتي تحوّلت منذ عام 2019 إلى أولوية أميركية، هدفها دفْع دمشق إلى تقديم تنازلات سياسية

قد لا يكون بإمكان مرضى السرطان قريباً الحصول على جرعاتهم الكيماوية بسهولة، فيما قد تتوقّف غرف العمليات في المستشفيات العامّة والخاصة عن إجراء العمليات الجراحية لنقص المواد المخدِّرة. هذه بعض من السيناريوات القاتمة التي يُخشى أن تَتحقّق في سوريا لدى مباشرة الولايات المتحدة تطبيق بنود القانون الجديد، الرامي بحسب واضعيه إلى «مكافحة انتشار المخدرات عبر سوريا»، بينما هو عملياً عبارة عن تشريع مكمِّل لـ«قانون قيصر» الشهير، الذي بدأ تطبيقه منذ منتصف عام 2020، وأدّى إلى تسريع التدهور الاقتصادي في عموم الأراضي السورية. على أن اللافت في قانون «مكافحة الكبتاغون»، أنه لم يحدّد آليات عمل أو يفرض عقوبات واضحة كما في التشريعات السابقة، وإنما كلّف مؤسّسات الإدارة الأميركية تقديم استراتيجية تأخذ في الاعتبار خمسة متطلّبات أساسية، أخطرها ما جاء في البند الثاني المتمثّل في «توظيف نظام العقوبات بشكل فعّال، بما فيها عقوبات قيصر لاستهداف شبكات المخدّرات التابعة للنظام السوري»، وهو ما يعني بوضوح أن ثمّة تَوجّهاً

أميركياً لتشديد العقوبات على سوريا، وتالياً دفْع الأوضاع الاقتصادية والمعيشية داخل البلاد إلى مزيد من التدهور.

احتمالات مفتوحة: قد يجد البعض في الحديث عن الانعكاسات الاقتصادية السلبية للتشريع الجديد، مجرّد تهويل إعلامي واصطفاف سياسي غايته الدفاع عن «النظام»، لكن يغيب عن تفكير هؤلاء أن الموجات الأولى من العقوبات الغربية، التي فُرضت على سوريا، كانت تبرَّر دوماً بأنها تستهدف الحكومة السورية ومسؤوليها فقط، فيما آلامها المبرحة ظلّت من نصيب المواطنين السوريين، الذين زادت أعداد فقرائهم وعاطليهم عن العمل بشكل غير مسبوق. كما أن تجربة «قانون قيصر» أثبتت أن استثناء بعض القطاعات كالغذاء والدواء من العقوبات، إنّما بقي إجراءً شكلياً ولأهداف إعلامية، بدليل أن العديد من الشركات العالمية لا تزال تفضّل عدم الدخول في علاقات مباشرة مع السوق السورية، وتشترط أن يتمّ ذلك عير دولة ثالثة. وللعلم، فإن التقديرات البحثية المستقلّة تتحدّث عن أن خسائر الاقتصاد السوري جرّاء العقوبات الغربية المفروضة عليه، كانت تتجاوز عام 2013 ما نسبته 23% من إجمالي الناتج المحلّي الإجمالي. وهي نسبة زادت بشكل كبير مع تَوسّع دائرة العقوبات خلال السنوات التالية، لتشمل قطاعات وأنشطة اقتصادية وخدمية متنوّعة، فضلاً عن وضع «قانون قيصر» موضع التنفيذ عام 2020، حيث تذهب التقديرات غير الرسمية إلى أن الخسائر باتت تزيد على الضِعف من النسبة السابقة. وبحسب تقديرات أحد الباحثين الاقتصاديين، فإن ما خسره الاقتصاد السوري من جرّاء الحصار خلال الفترة الممتدّة بين عامَي 2011 و2017، يتجاوز 75 مليار دولار.

وعلى رغم أن القانون الجديد، من وُجهة نظر هامس زريق، المدير السابق لـ«مركز دمشق للأبحاث والدراسات»، «يَذكر بدقّة الغاية منه، إلّا أن مفاعيله ستتجاوز الغاية المزعومة (كما جرت العادة) نحو المزيد من الخنق الاقتصادي. فقد سبق لقانون قيصر استثناء مواد عديدة ذات طابع إنساني من الحصار، إلّا أن التطبيق العملي له أثر على تأمين جميع الاحتياجات الأساسية وغير الأساسية من مواد غذائية وغيرها. أضف إلى ذلك، ما تسبّبت به العقوبات من حرمان الدولة السورية من مصادر القطْع الأجنبي لتوفير مستورداتها من هذه المواد». وفي انتظار اتّضاح ملامح الاستراتيجية التي ستعتمدها واشنطن بموجب التشريع الجديد، فإن الانعكاسات الاقتصادية المرتقبة ستتأتّى من الاحتمالات التالية:

– تشديد الرقابة على المستورَدات السورية بحجّة استهداف المواد الداخلة في إنتاج المخدرات، وما سوف ينجم عن ذلك من صعوبة الحصول على بعض المواد الأوّلية الداخلة في الصناعة، ولا سيما الطبية والدوائية منها، فضلاً عن فقدان سلع وبضائع أساسية من الأسواق المحلّية. ويشير فارس الشهابي، رئيس «غرفة صناعة حلب»، في هذا الإطار، إلى أن «قطاع الدواء يعاني أصلاً صعوبة تمويل مستلزماته بسبب العقوبات»، مضيفاً، في تصريح إلى «الأخبار»، أن «الصناعة اليوم تعاني الأمرَّين من العقوبات الخارجية، ومن العقبات الداخلية الكثيرة والمعروفة. نحن نعمل اليوم في ظروف شبه مستحيلة، ولم نعمل كما يجب على عودة الاستثمارات التي غادرت بفعل الحرب». وعليه، فإن النتائج المتوقَّعة ستكون مزيداً من التعثّر الإنتاجي في البلاد، وارتفاع الأسعار إلى مستوى جديد.

– عرقلة الصادرات السورية المتّجهة إلى الخارج، وذلك من خلال الضغط على الدول المجاورة المستقبِلة، أو التي تمرّ فيها السلع والمنتَجات السورية. إذ إن تشديد إجراءات التفتيش على الحدود، والتسبّب بتلف بعض المنتَجات والبضائع، سيكونان عاملاً رئيساً في تراجُع قِيم الصادرات، هذا إذا لم تبادر بعض الدول إلى وقف مستورَداتها من الأسواق السورية أو التقليل من حجمها إرضاءً لواشنطن.

– الحدّ من تجارة الترانزيت التي تتمّ عبر الأراضي السورية. وهنا، سيكون «معبر نصيب» الحدودي مع الأردن على قائمة أولويات الضغط الأميركي. فالمعبر الذي جرى تحريره عام 2018، وكان يُتوقَّع له أن يعاود عمله بأقصى طاقاته بعد توقّف دام لأربع سنوات تقريباً، لا يزال، نتيجة القيود الأميركية على عمّان، يعمل بأقلّ ممّا هو مُتاح. أمّا المعابر الحدودية مع لبنان، ومع أنها تبقى مختلفة بعض الشيء، إلّا أنها من المتوقّع أن تشهد إجراءات جديدة من قِبَل الجانب اللبناني تجنّباً للعقوبات الأميركية. وهذا ما يذهب إليه الباحث زريق بقوله: «يمكن أن يسهم هذا القانون، وبحجّة تهريب الكبتاغون، في التضييق على المعابر الحدودية التي تشكّل رئتَي الاقتصاد السوري المنهَك، والضغط على دول الجوار كلبنان والأردن والعراق لتقييد البضائع دخولاً وخروجاً منها».

– تشديد الحصار على الحسابات المصرفية لبعض رجال الأعمال والمستورِدين، والمستخدَمة في تمويل مستورَداتهم وأنشطتهم الاقتصادية، لتزداد بذلك صعوبات تمويل المستورَدات وتأمين احتياجات السوق المحلّية، وترتفع تكاليفها.

– إمكانية قيام طائرات «التحالف الدولي» بقيادة واشنطن، باستهداف بعض المنشآت الاقتصادية والخدَمية في الداخل السوري بذريعة الاشتباه بتصنيعها المخدّرات أو اتّهامها بتسهيل تجارتها وعبورها إلى دول الجوار. وربّما توكل المهمّة في ذلك إلى إسرائيل، لتبقى حدود هذا التصعيد المحتمَل مرهونة بالتواجد الروسي وردّة فعله.

مناطق مستبعدة: يستثني القانون الجديد المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة السورية من العقوبات، وإنْ لم يذكر ذلك صراحة، علماً أن هذه المناطق، في مجال تصنيع المخدرات وتجارتها، هي برأي الحكومة أشبه ما تكون بـ«صندوق بندورة» الذي فتحتْه الفصائل المسلّحة بحثاً عن التمويل، وجعلت شروره تنتشر في عموم البلاد، وهو ما يعزّز الفرضية القائلة إن الغاية الأساسية من القانون تتمثّل في تشديد الخناق على دمشق، في إطار استراتيجية هدفها الأكبر توسيع دائرة المواجهة المباشرة مع موسكو. لكن ما الذي ستفعله سوريا لمواجهة مفاعيل القانون الأحدث؟ وما هي الخيارات المتاحة أمامها وأمام حلفائها في مرحلة التصعيد الجديدة؟

https://www.al-akhbar.com/Syria/351644/%D9%85%D8%B1%D8%AD%D9%84%D8%A9-%D8%AE%D8%A7%D9%85%D8%B3%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A8%D8%AA%D8%A7%D8%BA%D9%88%D9%86--%D8%A2%D8%AE%D8%B1-%D9%82-%D9%85%D8%B5%D8%A7%D9%86-%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%82%D8%A8%D8%A9-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A

3 – إذا تَحقّق مقترح الرئيس الروسي بتحويل تركيا إلى مركز لتصدير الغاز الروسي إلى أوروبا، فإن سوريا ولبنان يصبح لديهما خيار آخر للتزوّد بالغاز الطبيعي، لكن هل ستُوافق تركيا على تشغيل وصلة كلس – حلب أم لا؟

وَصْلة حلب – كلس: هل يصل الغاز الروسي إلى دمشق وبيروت؟

يُرجع الكثيرون سرّ التحوّل التركي في الموقف من العلاقة مع دمشق، إلى المكاسب الاقتصادية التي وعدت بها موسكو أنقرة، وخاصة لجهة المقترح المتعلّق بإنشاء مركز للغاز الروسي في تركيا بُغية تصديره إلى أوروبا. وعلى مدار الأسابيع القليلة الماضية، خرجت مجموعة من التحليلات والدراسات، التي حاول أصحابها من سياسيين وباحثين وإعلاميين مقاربة أفق تطوّر العلاقات السورية – التركية في جانبها السياسي، مستندين في ذلك إلى لقاءات أمنية عُقدت بين الجانبَين، وتسريبات إعلامية اتّضح سريعاً أنها في جزء منها كانت أخباراً غير صحيحة أو مجرّد بالونات اختبار. ومع ذلك، فإن معظم المؤشّرات تذهب إلى القول إنه أيّاً كان مستوى التطبيع المرتقَب في علاقات البلدَين وشكله، فإن هناك مدخلَين لذلك: الأوّل أمني يفرضه الوجود الكردي المسلّح في منطقة الجزيرة والفصائل المسلّحة في إدلب؛ والثاني اقتصادي تفرضه المصالح المشتركة التي تعطّلت منذ منتصف عام 2011، كتجارة «الترانزيت» والتبادل التجاري المشترك وغيرهما. لكن مع الحديث الروسي عن إمكانية إنشاء مركز للغاز في تركيا، فإن أحد الأسئلة التي تُطرح في دمشق اليوم هي: هل يمكن أن يصل الغاز الروسي إلى دمشق أيضاً؟

وإذا كانت الولايات المتحدة الأميركية عطّلت وصول الغاز المصري إلى لبنان لحلّ أزمة الكهرباء، فهل يمكن للغاز الروسي أن يكون هو البديل؟

الوَصْلة صالحة فنّياً

الإجابة على هذَين السؤالَين تحتّم مناقشة جانبَين: الأول فنّي يتعلّق بمدى تَوفّر المقوّمات والبنية التحتية والفنّية التي يمكنها أن تسمح بنقل الغاز الروسي إلى تركيا؛ والثاني سياسي يتمثّل في الظروف التي يمكن أن تعيق أو تساعد على إنجاز مِثل ذلك المشروع. وبحسب مصدر في قطاع النفط السوري تحدّث إلى «الأخبار»، فإن «الشبكة السورية مربوطة بالشبكة التركية في إطار مشروع خطّ الغاز العربي، عبر خطّ أنابيب يصل مدينة حلب السورية بمدينة كلس التركية الحدودية، وإنْ لم يُستثمر فعلياً بسبب الحرب، كما أنه ليس هنالك من عائق فنّي حقيقي أو حاجة إلى مدّ خط أنابيب جديد، إذ يمكن إجراء بعض عمليات الصيانة للخطّ القديم ليصبح جاهزاً لضخّ الغاز». إلّا أن العائق الوحيد يكمن في وقوع أجزاء من الأنابيب في مناطق سيطرة الفصائل المسلّحة، وهو يتطلّب من أنقرة الضغط على تلك الجماعات المُوالية لها لضمان عدم مساس مسلّحيها بالخطّ أو تخريبه، كما كان يحدث في مناطق مختلفة من البلاد، قبل أن يتمكّن الجيش السوري من استعادة السيطرة على مساحات واسعة خلال عامَي 2017 و2018. هذا لجهة وضع الربط مع الشبكة التركية، أمّا مع لبنان، فإن الوضع أسهل بكثير، لا سيما بعد قيام الفرق الفنّية في كلّ من سوريا ولبنان بأعمال صيانة كاملة، وإعلانها جهوزية وصلة حمص – طرابلس لنقل الغاز، في ما لو جرى ضخّ الغاز المصري عبر خطّ الغاز العربي، وفق ما أُعلن العام الماضي، قبل أن يتعرّض المشروع

للتجميد نتيجة تخوّف مصري من العقوبات الأميركية، ورفْض واشنطن منْح موافقة خطّية للمصريين.

أين قرار أنقرة؟

لا تبدو الأمور سياسياً بهذه السهولة التي قد تكون عليها من الناحية الفنّية، إذ إن السياسة التركية الخارجية لا تزال تلعب على تناقضات المنطقة والإقليم، ولا يمكن التكهّن بما سيكون عليه موقف أنقرة من مسألة تزويد دمشق بالغاز في ما لو طلبت موسكو ذلك، أو ترتيب مثل هذه الخطوة ضمن خطوات التقارب في حال انطلق قطار التطبيع بين البلدَين. وبحسب الباحث في الشأن التركي، أحمد الإبراهيم، فإن هناك «مشروعَين اثنين فقط، هما مشروع أوراسيا (الصين وروسيا وإيران وسوريا والعراق ولبنان) الذي سيَكتمل بانتقال تركيا إليه؛ ومشروع الشرق الأوسط الكبير الأميركي – الإسرائيلي والذي تُعتبر تركيا الرئيس الإقليمي له، أمّا ما تبقّى فعبارة عن أوراق يتمّ استخدامها كوسائل إلهاء من جهة، وضغط من جهة أخرى. وتصريح بوتين وحديثه في أستانا إلى إردوغان جاءا ضمن إطار مشروع أوراسيا، وهو يحمل تحذيراً لأوروبا، وبشكل خاص للثُلاثي: ألمانيا وفرنسا وإيطاليا. وهو أيضاً رسالة إلى تركيا مُفادها رفْع التعاون في مجالَي الطاقة والسياسة». ويضيف الإبراهيم، في حديث إلى «الأخبار»، أن «قرار تصدير الغاز الروسي إلى سوريا سيكون إنْ تمّ، بناءً على اتّفاق روسي – تركي، وتركيا ليست سيّدة القرار فيه بمفردها، فالتعاون إلى هذه الدرجة بين البلدَين يحتاج باعتقادي إلى ثورة تركية، وليس إلى مجرّد انعطافه في السياسة الخارجية (...) كما أن أيّ خطوة إيجابية تركية حيال

سوريا تعني انتهاء المشروع الأميركي في المنطقة أو تأجيله على الأقلّ، وبالتالي تطبيع العلاقات بين الدولتَين».

على أن ثمّة مَن يذهب أبعد من ذلك، متسائلاً عمّا إذا كان من مصلحة موسكو أن يَجري ضخّ الغاز في وصلة حلب – كلس لأوّل مرّة؟ وعن إمكانية أن يشكّل ذلك عاملاً مُنافساً لها على المدى البعيد، لا سيّما في ظلّ رغبة قطر في تصدير غازها برّاً إلى أوروبا، والاتّفاق السوري – الإيراني – العراقي منذ سنوات عدة على إنشاء خطّ أنابيب مشترك لتصدير الغاز الإيراني عبر البحر المتوسّط؟ ربّما يكون هذا صحيحاً لو أن روسيا لا تملك نفوذاً وعلاقات استراتيجية مع سوريا بالدرجة الأولى، ومع إيران بالدرجة الثانية. وتالياً، ليس هناك ما يُقلق موسكو في موقف حليفتها دمشق، ومن ثمّ، فإنه يمكن عكْس السؤال ليصبح: ما الفائدة التي تجنيها موسكو من إيصال غازها إلى سوريا؟ أوّلاً، مساعدة دمشق على حلّ أزمة الطاقة لديها، وما يشكّله ذلك من تحسّن اقتصادي تدريجي ضروري لتعزيز التحالف القائم بين الحكومتَين؛ وثانياً، إشباع حاجة الاستثمارات الروسية في سوريا إلى الطاقة، وتحديداً معمل الأسمدة الذي لا يزال يعمل ضمن إمكانات متواضعة بحجّة عدم تَوفّر كمّيات الغاز اللازمة لتطوير إنتاجه.

زياد غصن، مقالتي في صحيفة الأخبار.....

4 – إذا كانت واشنطن تعمل منذ سنوات على هذا المشروع الخطير، فماذا فعلت حكومتنا لمواجهته؟...

زياد غصن: مقالتي في موقع الميادين نت...

تجفيف الدّولار في المنطقة: سياسة أميركية لخنق الشعوب اقتصادياً

منذ 3 أعوام تقريباً، بدأت ملامح أزمة اقتصادية عميقة تلوح في أفق 3 دول عربية متجاورة جغرافياً، ويمكن القول إنها أيضاً متحالفة سياسياً. كانت البداية مع تظاهرات شعبية واسعة في لبنان، احتجاجاً على الفساد وسوء الأوضاع المعيشية والاقتصادية، ثم لحقت بها سوريا سريعاً، التي شهدت أيضاً، على عكس ما كان متوقعاً بعد استعادة حكومتها السيطرة على مساحات واسعة من البلاد، تدهوراً اقتصادياً تدرّج نحو الأسوأ يوماً بعد يوم، وما يزال كذلك حتى الآن. ولم يتأخر العراق كثيراً ليدخل أيضاً على خط الأزمة الاقتصادية التي تسبّب بها تناحر معظم الأحزاب السياسية وفسادها، ليصل الأمر إلى الشارع الذي خرج مطالباً بالإصلاح ومواجهة الفساد السياسي والاقتصادي. لن نفصّل هنا في الظروف والأسباب الداخلية لكلٍّ بلد، والتي كان لها دور مؤثر في كلِّ ما حصل، فهذه الظروف أُشبعت على مدار الأشهر الماضية تحليلاً وتفصيلاً، لكننا سنحاول في هذا المقال استعراض واحدة من أخطر السياسات الخارجية التي أثبتت الأيام أنها كانت حاضرة بقوة في تركيبة الأزمات الاقتصادية القطرية لدول المنطقة.

أكثر ما يربط أزمات الدول الثلاث المذكورة أنها ترافقت مع نقص شديد في كميات الدولار، وهو ما تسبّب بمزيد من الضغط على سعر صرف العملات المحلية للدول الثلاث والمستوى المعيشي لسكانها. هذا الإجراء ظهرت تأثيراته بوضوح شديد في كلٍّ من سوريا ولبنان، وبدرجة أقل في العراق، لكنَّ هذا النقص لم يكن بريئاً أو نتيجة لسياسات اقتصادية صرفة.

الوسائل والأدوات: سحب الدولار من المنطقة أو تقليل الكميات المتاحة منه هدف سعت إلى تحقيقه الولايات المتحدة الأميركية، بدلالة اعترافات

رسمية صدرت عن مسؤولين أميركيين في عهد الإدارة السابقة والحالية، وذلك تحت عناوين عديدة، منها زيادة الضغط الاقتصادي على دمشق، بعدما تمكَّنت بمساعدة موسكو من استعادة مناطق واسعة من سيطرة الفصائل المسلحة، ومحاصرة عمليات حركات المقاومة في كلٍّ من لبنان والعراق ومصادر تمويلها، ومواجهة النفوذ الإيراني في العراق، وغير ذلك. وقد أسهمت الأوضاع السياسيّة في كلٍّ من لبنان والعراق وجمود السياسات الاقتصادية في سوريا في نجاح واشنطن في تحقيق هدفها المشار إليه آنفاً.

وقد اعتمدت واشنطن في تحقيق هدفها على محاولة تجفيف مصادر الدخل الأساسية من الدولار للدول الثلاث، وسحب ما هو متاح منه في أسواقها، وذلك عبر مجموعات من الإجراءات، منها:

– تقييد عملية تدفّق الحوالات الخارجية إلى الدول الثلاث، وتحديداً سوريا ولبنان، إذ تراجعت خلال السنوات الثلاث الماضية قيمة الحوالات الخارجية المرسلة إلى البلدين بشكل واضح، سواء بفعل العقوبات المالية والمصرفية المفروضة على المصارف السورية أو مراقبة الحوالات المرسلة إلى لبنان، بذريعة "مكافحة تمويل الإرهاب".

والمؤسف أنَّ الإجراءات النقدية الداخلية في كلا البلدين لم تكن على مستوى ذلك التهديد، وهو ما أدى إلى تفاقم أزمة تراجع سعر الصرف المحلي، فالتقديرات غير الرسمية تتحدث عن أن قيمة الحوالات الخارجية المرسلة إلى سوريا عبر القنوات النظامية تصل إلى نحو 2.5 مليار دولار، وهو رقم يمكن وصفه بالمتواضع مقارنة بعدد السوريين الكبير الذي بات موجوداً في الخارج كمهاجرين ولاجئين، تحديداً في أوروبا، أو كعاملين

في دول الخليج العربي وغيرها من الدول العربية والأجنبية، مع الإشارة إلى أنَّ التقديرات غير الرسمية كانت تتحدث عن تحويلات خارجية بما يزيد على 4.5 مليارات دولار قبل الأزمة.

– فرض عقوبات معلنة وغير معلنة على الصادرات السورية الموردة للقطع الأجنبي، وعرقلة حركة الصادرات اللبنانية المتجهة عبر الأراضي السورية إلى الدول العربية، من خلال الضغط على الأردن لمنع تشغيل معبر نصيب الحدودي مع سوريا بكامل طاقته، فضلاً عن القرارات التي تصدر بشكل مفاجئ من بعض الدول العربية، وتمنع دخول هذه السلع أو تلك إلى أسواقها الداخلية بذرائع مختلفة.

ويمكن للمهتم بهذا المجال استعراض حركة عبور الشاحنات يومياً عبر معبر نصيب الحدودي منذ تحريره عام 2017، ومقارنتها بفترة ما قبل عام 2015؛ تاريخ سيطرة الفصائل المسلحة في الجنوب السوري على المعبر.

وتشير البيانات الرسمية إلى دخول أكثر من 1797 شاحنة إلى سوريا من المعبر خلال عام 2021، منها 850 شاحنة سورية، و650 شاحنة أردنية. أما عدد الشاحنات المغادرة لسوريا عبر المعبر، فقد وصل خلال العام الماضي إلى نحو 995 سيارة، منها 659 سيارة سورية، و394 سيارة سعودية.

وللإشارة هنا، فإنَّ العمل في معبر نصيب يتوقّف عند الساعة السادسة مساءً تماماً. ورغم مطالبة دمشق بفتح المعبر أمام تنقّل الأفراد ونقل البضائع على مدار اليوم أو تمديد العمل به إلى ما بعد الساعة السادسة، فإنَّ الجانب الأردني اعتذر عن تحقيق ذلك في الوقت الراهن، مع الإشارة

إلى أنَّ موعد إغلاق المعبر سابقاً كان عند الساعة الرابعة. وبعد عام 2019، جرى تمديده إلى الساعة السادسة بناءً على طلب الجانب السوري.

– دعم منظومة الفساد الحكومية القائمة في لبنان والعراق والمجموعات الانفصالية في سوريا تدعيماً لحال عدم الاستقرار السياسي التي تمر بها هذه الدول، الأمر الذي من شأنه إضعاف الثقة بالاقتصاد الوطني في هذه الدول، ودفع المستثمرين ورجال الأعمال فيها إلى إخراج أموالهم وأرباحهم من البلاد واستثمارها في مصارف خارجية، غالباً ما تكون غربية، باعتبارها قد تكون في نظرهم أكثر أمناً وبعيدةً عن أي ملاحقة.

وتأكيداً لذلك، تكشف البيانات الصادرة عن المؤسَّسة العربية لضمان الاستثمارات أنَّ لبنان حلّ في المرتبة الثانية في قائمة الدول العربية المستثمرة في المشروعات البينية بنحو 18 مشروعاً، متقدماً بذلك على الكويت ومصر وقطر والسعودية وغيرها، في حين أنَّ العراق الذي يعوم على فرص استثمارية هائلة لم ينجح إلا في استقطاب 4 مشروعات استثمارية عربية، ليحتلّ بذلك المرتبة الثامنة. كما أنَّ المؤشرات الأولية تؤكد خروج العديد من الصناعيين السوريين وفتح استثمارات جديدة في دول عربية ومجاورة.

–السيطرة على حقول النفط والغاز والقمح في سوريا، ومنع دمشق من استثمار ثروات البلاد الرئيسية، وهذا إجراء له فائدتان اقتصاديتان في نظر الأميركيين: الأولى حرمان الحكومة السورية من تحقيق أيّ عائدات أجنبية قد تجنيها من تصدير النفط والقمح، والأخرى دفعها إلى تخصيص

ما تجمعه من عائدات بالدولار لاستيراد احتياجات البلاد من المشتقات النفطية والقمح.

وللعلم هنا، فإنَّ سوريا ما قبل الأزمة كانت تنتج ما يقارب 385 ألف برميل يومياً، تكرر منها نحو 220 ألف برميل في مصفاتي حمص وبانياس، وتصدّر الباقي خاماً. واليوم، هي بحاجة شهرياً إلى ما يقارب 250 مليون دولار لتأمين الحد الأدنى من احتياجات البلاد من المشتقات النفطية والقمح.

– من الطّبيعي في ظلِّ حال عدم الاستقرار السياسي والمخاوف من تفجّر الأوضاع الأمنية تراجع حركة السياحة، وتالياً فقدان مورد أساسي من موارد القطع الأجنبي بالنسبة إلى سوريا ولبنان. مثلاً، أرخت حادثة تفجير مرفأ بيروت بظلالها السلبية على الاقتصاد اللبناني، ولا سيما القطاع السياحي، الذي كان يحاول تلمّس طريقه للانتعاش في أعقاب كورونا وتداعيات الأزمة السورية. ومع أنَّ المؤشرات الرسمية اللبنانية تشير إلى حدوث تحسّن في الموسم السياحي لصيف العام 2022، إذ قدرت إيرادات الموسم بنحو 4.5 مليارات دولار، إلا أنَّ تعمق الأزمة الاقتصادية في البلاد وحال الانهيار التي يعيشها الجهاز المصرفي جعل هذا التحسن غير مؤثر، كما كان سابقاً.

إلى أين؟ تذهب معظم المؤشرات إلى تأكيد أنَّ حال تجفيف الدولار في المنطقة ستبقى على حالها لسببين:

– حال العجز والتخبّط التي تعيشها السياسات الاقتصادية في الدول الثلاث، نتيجة عوامل وأسباب متباينة بين دولة وأخرى.

– ثبات السياسية الأميركية والغربية في التعامل مع أزمات الدول الثلاث ومقاربتها قضايا المنطقة وملفاتها الأساسية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية والتحالف الإستراتيجي مع الكيان الصهيوني، بل إن الحرب الأوكرانية وتطوراتها قد تدفع الأميركي إلى التشدد أكثر في تطبيق هذه السياسة، في محاولةٍ لخنق اقتصاديات المنطقة، التي إما اصطفّت دولها مع موسكو كسوريا وإيران، وإما رفضت تلبية مطالب الرئيس جو بايدن فيما يتعلق بأسعار النفط وزيادة المعروض العالمي منه، كالسعودية مثلاً، وهذا يعزّز فرضية إمكانية شمول سياسة تجفيف الدولار دولاً أخرى، وإن بشكل مختلف جذرياً، لجهة الآليات والوسائل.

في مواجهة هذه السياسة الخطرة بآثارها وتداعياتها السياسية والاقتصادية، ليس هناك خيار أمام الدول المستهدفة سوى تكييف سياساتها وإجراءاتها النقدية والمصرفية لتكون قادرة على التحايل على مفردات هذه السياسة وأدواتها، كتشجيع العاملين والمغتربين في الخارج على تحويل حوالاتهم بالعملة الصعبة عبر القنوات المصرفية النظامية، فضلاً عن التوجّه إلى تفعيل سياسات تجارية تقوم على التبادل السلعي أو اعتماد العملات المحلية في المبادلات التجارية الثنائية، ومساعدة الماكينة الإنتاجية على العمل بأقصى طاقتها. أما الحديث عن إلغاء التعامل بالدولار في التعاملات التجارية، فهو لا يزال بمنزلة شعار غير قابل للتطبيق، وإن كانت هناك دول عدة أبدت رغبتها في ذلك أو اعتمدت بالفعل عملات أخرى في تصدير سلعها وموادها، فالدولار لا يزال عملة دولية يصعب على الدول الصغيرة والنامية اقتصادياً أن تتخلّى عنها.

https://www.almayadeen.net/articles/%D8%AA%D8%AC%D9%81%D9%8A%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1-%D9%81%D9%8A-

5 – ماذا ينتظرنا في العام الجديد من نكبات اقتصادية جديدة؟

زياد غصن، مقالتي في الميادين نت عن أبرز محطات العام 2022 سوريا في عام 2022: انفراجات سياسية محدودة و"عصة" اقتصادية شديدة

ليس من السهل اختيار عبارة تلخص بدقة مسار الأزمة السورية في عام 2022، أو على الأقل الإجابة عن سؤال يتجدد مع نهاية كل عام: هل ما شهدته سوريا من أحداث وتطورات على مدار عامل كامل يؤشر إلى وجود حل سياسي ما يلوح في الأفق؟ أم الأمور متجهة نحو مزيد من الضغط والتعقيد؟

صعوبة الإجابة تكمن في طبيعة المتغيرات التي طرأت على مسار الأزمة السورية داخلياً وخارجياً، وتناقضها في كثير من الأحيان، لدرجة تجعل من توقع بعض المراقبين لما يمكن أن تحمله الأيام المقبلة مجرد نخمين أو رغبة شخصية؛ فمثلاً في الوقت الذي كانت فيه بعض الدول العربية تبدي رغبتها في الانفتاح السياسي والاقتصادي على سوريا، بدأت واشنطن تصعّد إجراءات وعقوباتها على دمشق، فهل خطوة بعض الدول العربية تمّت بمعزل عن الموقف الأميركي؟ أم الإدارة الأميركية لا تريد أن تظهر علانية بصورة المؤيّد للانفتاح على دمشق؟

في أي حال، فقد عاشت سوريا في العام، الذي سوف يصبح بعد أيام قليلة عاماً فائتاً، مجموعة من الأحداث السياسية والاقتصادية المهمة،

وتأثرات بتطورات ومتغيرات إقليمية ودولية عديدة، نستعرضها معاً مع بعض التحليل البسيط لمجرى ما حدث وأثره المباشر وغير المباشر.

انفتاح سياسي محدود

تأتي الحرب الأوكرانية، التي بدأت أحداثها في أواخر شهر شباط الماضي، في صدارة التطورات المؤثرة في سوريا سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، إذ إن علاقة التحالف القائمة بين دمشق وموسكو، وإعلان الأولى تأييدها الكامل لحليفتها في كل خطواتها وقراراتها المتعلقة بالأزمة الأوكرانية، جعلها تتأثر من ناحتين:

–الأولى لجهة موقف الأطراف الخارجية المؤثرة في مسار الأزمة السورية كالولايات المتحدة الأميركية، تركيا، "إسرائيل" وغيرها. فالأولى عزّزت سياستها القائمة على التعامل مع سوريا كساحة صراع وتصعيد ورد على روسيا، وتركيا سعت لاستغلال انهماك العالم بالحرب الأوكرانية وتناقض مواقف دوله لزيادة تدخلها العسكري المباشر في الشأن السوري، فيما "إسرائيل" الداعمة لأوكرانيا وسّعت وتيرة اعتداءاتها على الأراضي السورية وطبيعة الأهداف المستهدفة. كل هذا، وإلى جانب أولوية الاهتمام الغربي عموماً بالحدث الأوكراني، تسبّب بتراجع الاهتمام الدولي بإيجاد بيئة مساعدة على تحقيق حل سياسي للأزمة السورية.

–أما الناحية الثانية فهي متعلقة بالانعكاسات الاقتصادية المباشرة، سواء جراء التداعيات والأزمات التي ضربت عموم الأسواق العالمية والدول، أو نتيجة تراجع قيمة المساعدات والمنح المقدمة دولياً للبرامج والمشروعات الأممية المعنية بتقديم المساعدات الإنسانية للسوريين المتضررين. فضلاً عن تراجع قيمة الحوالات الخارجية المرسلة من قبل

السوريين إلى أقربائهم في الداخل، وتحديداً تلك المرسلة من المهاجرين واللاجئين في الدول الأوروبية.

الحدث السياسي الثاني المهم في عام 2022، تمثّل في حدوث تقارب عربي مع سوريا، جسّدته مجموعة من الزيارات واللقاءات السياسية والاقتصادية، أهمّها زيارة الرئيس بشار الأسد للإمارات العربية المتحدة في شهر آذار/مارس الماضي، ثم زيارة وزيري الخارجية الجزائري والعماني لدمشق وتعيين البحرين سفيراً لها فوق العادة في دمشق. إضافة إلى تأييد عدد ليس بالقليل من الدول العربية لاستعادة سوريا مقعدها في الجامعة العربية وحضورها القمة العربية، إلا أن مواقف بعض الدول المفاجئة حال دون تحقيق تحول نوعي في مسيرة العلاقات السورية –العربية، كان يمكن أن يصبح سمة العام الحالي.

التطوّر اللافت في هذا السياق أيضاً، ما تردد إعلامياً عن زيارة أجراها مدير الاستخبارات العامة السورية للرياض أخيراً، ولقائه عدداً من المسؤولين السعوديين. في استعادة على ما يبدو لحوار كان قد بدأ عام 2015 مع زيارة رئيس مكتب الأمن الوطني السوري للرياض.

الأسابيع الأخيرة من هذا العام حملت كذلك تغيّرات متسارعة في الموقف السياسي التركي من الحكومة السورية، إذ كرّر الرئيس التركي رجب طيب إردوغان في غير مناسبة سياسية، وأمام وسائل الإعلام، رغبته في لقاء الرئيس الأسد، فيما كانت الأنباء تتحدّث عن لقاءات تجمع مسؤولي الأمن في كلا البلدين. تطوّر واجهته دمشق بجملة مطالب قبل الدخول في مرحلة تطبيع العلاقات بين البلدين، أولها إخراج أنقرة قواتها من الأراضي السورية ووقف دعمها المجموعات والفصائل المسلحة.

عموماً، وبالاستناد إلى ما اعترى المشهد السياسي من تحولات خلال الفترة الماضية، فإنه يمكن استخلاص الملاحظات التالية:

–اتساع دائرة الدول العربية الرغبة في تطبيع تدريجي لعلاقاتها بدمشق، والمثير للاهتمام أكثر هنا أن من بين هذه الدول تلك المرتبطة بعلاقات وثيقة مع الولايات المتحدة الأميركية، وهذا يعني أن عقد الدول المناهضة لدمشق أخذ في التقلص، خصوصاً أن الأمر لم يعد يقتصر على دول عربية، وإنما هناك دول أوروبية تحافظ اليوم على قناة دبلوماسية مع الحكومة السورية.

–عودة الولايات المتحدة الأميركية لتتشدّد أكثر في موقفها حيال سوريا، إذ بعد مؤشرات أولية لإدارة الرئيس بايدن حول إمكانية تخفيف العقوبات المفروضة على دمشق، عادت هذه الإدارة لتفرض مزيداً من العقوبات على شخصيات وكيانات سورية، وتعرقل أي محاولة عربية للتطبيع الاقتصادي مع دمشق كإعادة تشغيل خط الغاز العربي وربط الشبكات الكهربائية بين الأردن وسوريا ولبنان، وتختمها بإقرار مجلسي النواب والكونغرس القانون المسمى "محاربة الكبتاغون".

–توقف مفاوضات جنيف لوضع مسودة دستور للبلاد بسبب الإجراءات الغربية وعرقلة الدولة المستضيفة حصول الوفد الروسي على تأشيرات دخول، وذلك على خلفية الموقف من الحرب الأوكرانية. وإذا أخذنا بالاعتبار المواقف السياسية الغربية والتصعيد الأميركي الإسرائيلي على الساحة السورية، فإن الخلاصة الوحيدة هي أن الحل في سوريا ليس قريباً بعد الحرب الأوكرانية.

تدهور اقتصادي مستمر

اقتصادياً، كانت الأوضاع أكثر سوءاً مقارنة بها في العام السابق، فالتضخم، تراجع سعر العملة الوطنية، اختناقات الطاقة وغيرها، جميعها تطورات أرخت بظلالها السلبية على مجمل النشاط الاقتصادي في البلاد، ويمكن إيجاز أهم التطورات الاقتصادية التي عاشتها البلاد عام 2022 بالنقاط التالية:

–بدأت الحكومة العام الحالي بإعلانها مباشرة إعادة هيكلة الدعم الحكومي، حيث قامت بداية باستبعاد ما يقرب من 600 ألف أسرة صنّفت غير مستحقة للدعم، إلا أن الأخطاء والثغَر الكبيرة التي ظهرت في قاعدة البيانات الحكومية والانتقادات الشعبية الواسعة للمشروع، خصوصاً فيما يتعلق بالمعايير المستخدمة في عملية الاستبعاد القائمة على الملكية، وليس على الدخل، أجبرتا الحكومة على إجراء مراجعة جزئية فقط للمشروع، من دون معالجة ما أثير من انتقادات جوهرية

–استمرار تعمق الأزمات المعيشية لجهة الارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات، وفقدان بعضها من الأسواق المحلية. فمثلاً شهد عام 2022 أزمتين خانقتين في المشتقات النفطية، الأولى كانت خلال شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل، والثانية في أواخر العام. وتبرر الحكومة تلك الأزمات بتداعيات الحصار الغربي المفروض على البلاد، وما تسبّبه من ارتفاع في تكاليف الاستيراد وصعوبة توفير المواد والقطع الأجنبي، وكذلك استمرار احتلال القوات الأميركية لحقول النفط والقمح في المنطقة الشرقية.

–محدودية الانفتاح الاقتصادي العربي، الذي كان منتظراً أن تتحسّن مؤشراته في أعقاب بعض الخطوات السياسية البارزة، إذ باستثناء إعلان مشروع لشركة إماراتية هدفه إقامة محطة كهروضوئية، لم يسجل أي تطور

لافت على مستوى التعاون الاقتصادي بين دمشق وباقي الدول العربية، على الرغم من الإشارات الإيجابية التي لمسها الوزراء السوريون خلال زياراتهم بعض العواصم العربية. لا بل إن خط الغاز العربي الذي كان يفترض أن يدشن في مطلع العام لنقل الغاز المصري إلى لبنان، لم يكتب له النجاح إلى اليوم بسبب الموقف الأميركي الرافض لمنح مصر موافقة خطية على تصدير الغاز إلى لبنان عبر الأراضي السورية.

–تراجع نسبة التمويل الخارجي للمشروعات الإنسانية تحت ضغط تداعيات الأزمة الأوكرانية وما صاحبها من موجات لجوء واسعة، وهو ما ترك تأثيراته في تنفيذ بعض المشروعات الخدمية والتنموية، وعلى حجم المساعدات الإغاثية المقدمة ونسبة المستفيدين منها.

مجرد رقم

مع انتهاء عام 2022، تكون الأزمة السورية قد اقتربت من إنهاء عامها الحادي عشر مخلفة تأثيرات سياسية، اقتصادية، واجتماعية تتباين التقديرات حول عدد ضحاياها، خسائرها الاقتصادية، وتداعياتها الاجتماعية. إلا أنها تبقى في نظر العالم أخطر الأزمات التي واجهته في العصر الحديث. ومع ذلك فإن آفق التوصل إلى تسوية سياسة لهذه الأزمة لا يزال بعيداً تبعاً لكل المؤشرات والتطورات الجارية التي مرت عام 2022، وهذا من شأنه استمرار تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها السوريون في الداخل والخارج، وتالياً عدم استقرار أوضاع المنطقة سياسياً، أمنياً، واقتصادياً. فما الذي سيحمله العام الجديد إلى السوريين وأزمتهم؟ وهل دخول الأزمة عامها الثاني عشر مجرد رقم جديد تسجّله الأزمة أم هو بداية لانفراج ما؟

https://www.almayadeen.net/articles/%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D9%81%D9%8A-%D8%B9%D8%A7%D9%85-2022:-%D8%A7%D9%86%D9%81%D8%B1%D8%A7%D8%AC%D8%A7%D8%AA-%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%AD%D8%AF%D9%88%D8%AF%D8%A9-%D9%88%D8%B9%D8%B5%D8%A9-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%B4%D8%AF%D9%8A%D8%AF

6 – ريف دمشق وحلب الأكثر تضرُّراً: الحرب ترحل... والإعمار لا يأتي

زياد غصن، مقالتي في ملف صحيفة الأخبار اليوم "أميركا للسوريين: لا متنفّس لكم"

على رغم الشكوك المُثارة من قِبَل البعض حيال دقّة الأرقام الرسمية، إلّا أن ما تُظهره البيانات الأوّلية في شأن نسبة الضرر الحاصل جرّاء الحرب، في الأبنية السكنية والبنى التحتية في معظم المحافظات السورية، يبقى مع ذلك صادماً، فيما يؤكد أن عملية إصلاح وإعادة إعمار ما خُرّب ودُمّر تحتاج إلى جهد كبير جدّاً، لم تتوفّر بعد الظروف السياسية والإمكانات الاقتصادية اللازمة له

على رغم انحسار المعارك عن مساحة ليست بالقليلة من جغرافيا البلاد منذ حوالي عامَين ونصف عام، إلّا أن مشاهد الدمار والخراب التي لا تزال حاضرة، ولا سيما بين الأبنية السكنية والمنشآت والبنى التحتية، تَطرح تساؤلات كثيرة بين عموم السوريين. تساؤلاتٌ يصف البعض الإجابة الموضوعية عليها بأنها باتت تعجيزية في ضوء التدهور الاقتصادي

المستمرّ الذي تعيشه البلاد، واستعصاء جهود الحلّ السياسي. فمَن الذي سوف يعيد البناء، أو على الأقلّ يعيد الوضع إلى ما كان عليه سابقاً؟ ومن أين سيتمّ تمويل كلّ ذلك؟ وما هو التاريخ المتوقَّع لتحقيق هكذا طموح؟ حتى وقت قريب، لم تكن هناك أيّ بيانات رسمية ترصد حجم الدمار وتَوزّعه الجغرافي؛ إذ باستثناء ما خلص إليه مسْح السكّان الذي أُجري في عام 2014، فإن كلّ ما نُشر في السنوات التالية كان صادراً عن منظّمات أممية ودولية ومراكز وجهات بحثية غير رسمية، أو تقديرات شخصية لباحثين ومهتمّين بالشأن العام داخل البلاد وخارجها، وهذا ما كان يطرح شكوكاً حيال دقّة بعض هذه البيانات، خاصة تلك التي لم تستند إلى منهجية علمية متقدّمة في الإحصاء أو إلى صور الأقمار الصناعية.

محافظة واحدة ناجية فقط

أفرِج، أخيراً، عن بعض البيانات الرسمية الهامّة المتعلّقة بحجم الضرر الذي لحق بالأبنية السكنية والبنى التحتية في جميع المحافظات السورية، باستثناء إدلب والرقة. وبحسب البيانات الأوّلية التي حصلت عليها «الأخبار»، فإن عدد الوحدات السكنية في المناطق الخاضعة حالياً لسيطرة الحكومة، والتي تعرّضت للضرر الجزئي والكامل خلال سنوات الأزمة، قُدِّر بحوالي 215 ألف وحدة. وجاءت محافظة ريف دمشق في صدارة المحافظات لجهة نسبة هذا الضرر الذي قُدّر فيها بحوالي 40%، تلتْها محافظة حلب بحوالي 38%، فمحافظة حمص ثالثاً بحوالي 30%، ثمّ محافظة دير الزور رابعاً بنسبة قُدّرت بحوالي 18%، ومحافظة الحسكة خامساً بحوالي 15%، وحماة سادساً بنسبة 10%. أمّا محافظة درعا،

التي انطلقت منها شرارة الأحداث في عام 2011، ثمّ ركبت قطار المصالحات في عام 2018 تقريباً، فإن التقديرات الرسمية تتحدّث عن تضرّر حوالي 6.5% من وحداتها السكنية.

وعلى الرغم من أن معظم أحياء العاصمة بقيت آمنة وبعيدة عن المعارك والاشتباكات، إلّا أن نسبة الضرر الذي لحِق بوحداتها السكنية قُدّرت بحوالي 5%؛ إذ إن دخول بعض الأحياء كجوبر، القابون، مخيم اليرموك، التضامن، القدم، وغيرها على خطّ الأزمة، تسبّب بضرر كبير لوحداتها السكنية، إلّا أن نسبته إلى إجمالي واقع الوحدات على مستوى المحافظة، كانت قليلة مقارنة بالمحافظات الأخرى. وهذا أيضاً ما ينطبق على محافظة اللاذقية التي قُدّرت نسبة الضرر في وحداتها السكنية بحوالي 3.5%. أمّا المحافظتان اللتان سجّلتا نسبة ضئيلة جدّاً من هذا الضرر، فهما: القنيطرة (0.8%) والسويداء (0.2%)، بينما لم تُسجَّل أيّ نسبة في محافظة طرطوس. لكن هل هناك إسقاط لهذه النسب مالياً؟ وهل جرى تقدير قيمة الأضرار؟

عملياً، ليست هناك أيّ تقديرات رسمية معلَنة حول قيمة الأضرار، في حين أن التقديرات الخاصة غير الرسمية كثيرة ومتشعّبة، إلّا أن أكثرها موضوعية هي تلك الصادرة عن «المركز السوري لبحوث السياسات»، الذي اعتمد في تقديراته على نتائج مسْح السكّان الرسمي لعام 2014، وعلى مقابلات الخبراء والبيانات الثانوية وخرائط معهد الأمم المتحدة للبحث والتدريب. ويقدّر المركز قيمة مخزون رأس المال المدمَّر كلّياً أو جزئياً بحوالي 64.5 مليار دولار، بما يشمل المؤسّسات العامّة والخاصة والمعدّات والأبنية السكنية وغير السكنية المدمَّرة.

حتى المحافظات الآمنة

ولا يقلّ الضرر الذي لحِق بالبنى التحتية خلال سنوات الأزمة، أهمّية عن ذلك الذي أصاب الوحدات السكنية، لا بل إنه قد يكون أكثر أهمّية بالنسبة إلى النازحين واللاجئين الراغبين في العودة إلى منازلهم لترميمها وسكنها، وكذلك بالنسبة إلى المؤسّسات الحكومية التي تجد نفسها حالياً عاجزة في ظلّ شحّ الإمكانات والموارد المالية لإعادة إصلاح وتأهيل جميع البنى التحتية والمرافق الخدمية المتضرّرة، ولا سيما أن البيانات الحكومية تُظهر أن نسبة الضرر الحاصل في هذه البنى لم تكن دائماً متناسبة مع نسبة ما تعرّضت له الوحدات السكنية من دمار كلّي أو جزئي. وهذا يمكن ملاحظته بوضوح في محافظات كدرعا، السويداء، القنيطرة، اللاذقية، الحسكة، وحتى في طرطوس التي لم تسجّل أيّ ضرر في وحداتها السكنية.

الملاحظة الثانية التي تحمل عليها البيانات الرسمية، هي أن النسبة الكبرى لتضرّر البنى التحتية سُجّلت في محافظات المنطقة الشرقية، حيث كان يتواجد ويسيطر تنظيم «داعش»، ويتركّز قصف قوات «التحالف الدولي» بقيادة واشنطن، إذ تشير تلك البيانات إلى أن محافظة الرقة، التي شهدت قصفاً أميركياً واسع النطاق بحجّة تحرير المدينة من تنظيم «داعش»، كانت الأكثر تضرّراً بين المحافظات حيث بلغت النسبة حوالي 78%، ثمّ جاءت دير الزور ثانياً بنسبة 67%، فالحسكة ثالثاً بنسبة 60%. وتضيف البيانات المُشار إليها أن محافظة حلب احتلّت المرتبة الرابعة بنسبة قدْرها 59%، ثمّ حلّت درعا في المرتبة الخامسة بنسبة 58%، على رغم أنها كانت من بين المحافظات الأقلّ تضرّراً في وحداتها

السكنية، وكذلك الحال بالنسبة إلى محافظة حماة التي سجّلت حوالي 56%. أمّا محافظة ريف دمشق، فقد قُدّرت نسبة الضرر في بناها التحتية بحوالي 48%، تلتْها محافظة السويداء بنسبة 47%، فمحافظة حمص بحوالي 45%، والقنيطرة بـ40%، ثمّ طرطوس التي لم تسجّل أيّ ضرر في وحداتها السكنية، فيما الضرر في بناها التحتية بلغ حوالي 22.5%، وهي نسبة ناتجة غالباً من الأحداث التي شهدتها بعض مناطق المحافظة بداية الأزمة، ثمّ نتيجة الضغط السكاني الذي شكّله النازحون الوافدون إليها. وبينما قُدّرت نسبة الضرر في البنى التحتية لمحافظة اللاذقية بحوالي 17%، فقد جاءت دمشق أخيراً بنسبة لم تتجاوز 7%. أمّا إدلب فقد غابت عن الإحصاءات، لوقوع المدينة ومناطق عدّة من المحافظة تحت سيطرة الفصائل المسلّحة.

https://www.al-akhbar.com/Syria/351433/%D8%B1%D9%8A%D9%81-%D8%AF%D9%85%D8%B4%D9%82-%D9%88%D8%AD%D9%84%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%83%D8%AB%D8%B1-%D8%AA%D8%B6%D8%B1-%D8%B1%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%AA%D8%B1%D8%AD%D9%84-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D9%85%D8%A7%D8%B1-%D9%84%D8%A7-%D9%8A%D8%A3%D8%AA

7 – إلى الآن المستفيد الوحيد من رفع المازوت... هو السوق السوداء ثم الحكومة، أما المواطن فهو لا يزال خارج دائرة المستفيدين....

محاولة لقراءة تداعيات رفع سعر مادة المازوت على تكاليف الإنتاج في مقالتي المنشورة في أثر برس

السوق السوداء تكسب المليارات: ماذا سيدفع المنتجون جراء رفع سعر المازوت؟

زياد غصن . خاص|| أثر برس

خلت المبررات التي قدمتها الحكومة، والمتعلقة بالأسباب التي دفعتها مؤخراً إلى رفع سعر مادتي المازوت والبنزين، من أية تقديرات إحصائية عن الإنعكاسات الإقتصادية المرتقبة لهذا القرار على مستوى التضخم وتكاليف الإنتاج في مختلف القطاعات الأساسية. ليس لأنها لا تملك تلك التقديرات، وإنما لأنها لا تريد أن تفتح على ما يبدو سجالاً حولها، لاسيما وأن هناك تجربة سابقة ثبت فيها تقديم وزارة التجارة الداخلية أيام الوزير السابق لبيانات غير صحيحة حول ما تشكله تكلفة مادة المازوت من نسبة لإجمالي تكاليف عملية النقل، وذلك بغية تمرير قرار رفع سعر مادة المازوت المخصصة للتدفئة والنقل آنذاك من حوالي 180 ليرة لليتر الواحد إلى 500 ليتر، أي بما نسبته حوالي 117%.

في محاولة لتتبع تأثيرات رفع سعر مادة المازوت يجب التمييز بين حالتين: الحالة الأولى تتعلق بتأثيرات رفع سعر المادة وفقاً لما نص عليه قرار وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، أما الحالة الثانية فهي تتعلق بارتفاع سعر المادة في السوق السوداء، لاسيما في ضوء عدم قدرة الحكومة على توفير المادة بالسعر الرسمي، وتالياً اضطرار معظم الفعاليات الإنتاجية والخدمية إلى تأمين احتياجاتها من السوق السوداء.

بالسعر الرسمي

في تفاصيل الحالة الأولى، تشير نتائج الدراسات الخاصة التي أجرتها وزارة النفط والثروة المعدنية، وحصل موقع "أثر برس" على بعض نتائجها، إلى أن احتياجات البلاد من مادة المازوت قبل الأزمة الأخيرة تبلغ حوالي 8.5 ملايين ليتر يومياً، خصص منها حوالي 13.7% للقطاع الزراعي،

لكن عملياً ووفقاً للكميات المتاحة من المادة، فإنه لم يتم توزيع إلا 6 ملايين ليتر يومياً، وتالياً فإن القطاع الزراعي لم يحصل منها إلا على 7%.

بناء على ذلك، فإن المزارعين سيكونون مضطرين إلى دفع زيادة قدرها 85 مليار ليرة سنوياً، فيما لو جرى لاحقاً توفير مخصصات القطاع وفقاً للدراسة السابق ذكرها وبالسعر المدعوم 700 ليرة، أما إذا ظلت الكمية الموزعة لا تتجاوز 7% فإن الزيادة التي ستحلق بالمزارعين ستكون بحدود 48 مليون ليرة يومياً وحوالي 30.6 مليار ليرة سنوياً.

أما في القطاع الصناعي، فإن المعلومات الخاصة تشير إلى أن كميات المازوت التي تباع بالسعر الحر تشكل 15% من إجمالي الكميات الموزعة قبل الأزمة البالغة 6 ملايين ليتر يومياً، وهذه بالطبع مخصصة وفق ما هو معلن للأغراض الصناعية، وتالياً فإن الزيادة التي سيتحملونها جراء رفع سعر المادة من 2500 إلى 3000 ليرة ستكون بحدود 450 مليون ليرة يومياً، أي ما مقداره سنوياً 164 مليار ليرة.

لكن لا يمكن حصر تأثيرات زيادة سعر مادة المازوت فقط بالزيادة التي يضطر المزارعون والصناعيون إلى دفعها عند استجرار هم ما يتاح لهم بالسعر الرسمي، فهناك جوانب أخرى للزيادة منها:

–مستلزمات الإنتاج والمواد الأولية التي سترتفع تلقائياً أيضاً جراء ارتفاع تكلفة ما تشكله مادة المازوت، سواء المنتجة محلياً أو المستوردة.

–أجور النقل التي ستزداد هي الأخرى، وهي متشعبة ولا تقتصر فقط على نقل المنتجات إلى الأسواق وتوزيعها، وإنما تشمل كذلك أنشطة مختلفة كنقل المواد الأولية، العاملين، وغير ذلك.

هنا تبدو جميع الحسابات الحكومية والبحثية الخاصة مجرد افتراضات نظرية ما دامت المادة غير متوفرة وفقاً لاحتياجات البلاد، والأهم أن تواتر ضخها في الأسواق المحلية غير منتظم، وهو ما يجعل من تلك الحسابات في واد وما يتحقق فعلياً في واد آخر. وهذا يقودنا إلى الحالة الثانية المتمثلة في تأثيرات الزيادة الأخيرة على أسعار السوق السوداء التي باتت للأسف مقصداً للعديد من المزارعين والصناعيين بغية المحافظة على الحد الأدنى من الإنتاج، وعدم ضياع سنوات من التعب والجهد والمال.

السوق السوداء حاضرة

على خلاف الشائع والمتداول، فإن ما هو متوفر في السوق السوداء من مادة المازوت ليس بذلك الحجم الذي يمكنه من تغطية احتياجات جميع القطاعات الإقتصادية، وما يزيد غموض هذا الملف أنه ليست هناك تقديرات أولية حول حجم السوق السوداء لمادة المازوت. ومع ذلك يمكن القول: إن هناك كميات لا بأس بها تجد طريقها إلى المزارعين والصناعيين والحرفيين. وللأسف مع قرار زيادة سعر مادة المازوت رسمياً والنقص الشديد في الكميات المطروحة في السوق المجلية بفعل الأزمة الأخيرة، فقد ارتفع سعر الليتر الواحد في السوق السوداء من حوالي 6 آلاف ليرة إلى 10 آلاف ليرة.

إذا اعتبرنا أن السوق السوداء توفر فقط 10% من الكميات المخصصة للقطاع الزراعي قبل الأزمة الأخيرة، أي ما مقداره 100 ألف ليتر يومياً في عموم مناطق البلاد، فهذا يعني أن المزارعين تحملوا مع قرار رفع سعر مادة المازوت رسمياً زيادة قدرها 434 مليون ليرة جراء رفع السوق

السوداء أيضاً لأسعارها، وعلى هذا فإن استمرار الأزمة يحمل المزارعين زيادة شهرية قدرها ما يزيد على 13 مليار ليرة.

وبحسب ما يؤكد الباحث الزراعي أكرم عفيف فإن "سعر ليتر مادة المازوت لم يرتفع من 2500 إلى 3000 ليرة لليتر الواحد، وإنما فعلياً ارتفع من 6 آلاف ليرة إلى 10 آلاف ليرة، فهكذا كان يشتريه الفلاح وهكذا أصبح يشتريه اليوم. فمثلاً الجرارات ليس لها مخصصات، كذلك الأمر بالنسبة للسيارات، الآبار الارتوازية، محطات الضخ الصغيرة وغير ذلك. لذلك يضطر المزارع إلى شراء المازوت من السوق السوداء، فما يوزع من مازوت للأغراض الزراعية ليس كافياً لا بل أنه أحياناً شكلياً. ويضيف في تصريح خاص لـ"أثر برس" أن "الحل يكمن في اعتماد الحكومة لثلاثة أسعار لمادة المازوت: سعر مدعوم، سعر تكلفة، وسعر رابح لكن شريطة توفير المادة. وعندئذ سوف تربح الحكومة منا نحن المزارعون، وللعلم مثلاً فإن حوالي 90% من احتياجات سهل الغاب من المحروقات يجري تأمينها من السوق السوداء. تخيلوا أن هناك فارقاً كبيراً بين السعر الرسمي وسعر السوق السوداء يذهب في النهاية إلى تجار السوق السوداء".

لا يختلف الوضع في القطاعات الإنتاجية والخدمية الأخرى، فالقطاع الصناعي ونتيجة محدودية الكميات التي يتمكن الصناعيون من الحصول عليها بالسعر الرسمي، فإن معظمهم يضطر إلى توفير بعض احتياجاته من السوق السوداء، ومع النقص الحاصل في المادة خلال الأسابيع الأخيرة زادت أسعارها في السوق السوداء بشكل مضاعف عما كانت عليه سابقاً وهذا يعني قسراً زيادة التكاليف.

المعادلة بسيطة

باختصار يمكن القول إن زيادة سعر مادة المازوت رسمياً قبل ضمان توفيرها في السوق المحلية للاستخدامات المختلفة سمح للسوق السوداء أن تعظم من أرباحها وتراكم من ثروات تجارها على حساب لقمة الناس والأداء الاقتصادي في البلاد. وإذا بقيت القطاعات الإقتصادية مضطرة للسوق السوداء خلال الأشهر القادمة نتيجة محدودية الكميات المطروحة للاستهلاك، فهذا يعني بوضوح تام أن ما حققته الحكومة من إيرادات جراء رفع سعر مادة المازوت سوف تقابلها خسارة أكبر تتمثل في ارتفاع تكاليف الإنتاج وتقديم الخدمات وزيادة معدل التضخم الذي سرعان ما تبدت ملامحه في الأسواق المحلية.

https://www.athrpress.com/%d9%83%d8%aa%d8%a8-%d8%b2%d9%8a%d8%a7%d8%af-%d8%ba%d8%b5%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9%88%d9%82-%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9%88%d8%af%d8%a7%d8%a1-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%a7%d8%b2%d9%88%d8%aa/%d9%85%d9%82%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%aa-%d9%85%d9%85%d9%8a%d8%b2%d8%a9/

8 – ماذا تنتظر سوريا شعبياً من الانفتاح الاقتصادي الخليجي عليها إن حدث..

زياد غصن، مقالتي في موقع الميادين نت....

ماذا ينتظر السوريون اقتصادياً من الخليج؟

يذهب معظم توقعات السياسيين اليوم إلى إمكانية حدوث تطور لافت على صعيد العلاقات السورية السعودية، بالاستناد إلى 3 مؤشرات أساسية هي:

–الأول يتمثل بالرسالة الخطية التي بعثها وزير الخارجية الإماراتي لنظيره السعودي بعيد عودته من دمشق، إذ يعتقد كثيرون أن القيادة

السعودية ليست بعيدة عن مضمون الاتصالات الإماراتية بالقيادة السورية، وربما تكون حاضرة فيها أيضاً، وخصوصاً في ضوء الموقف التركي المستجد حيال العلاقة مع سوريا.

–المؤشر الثاني يتمثل بالأنباء الأخيرة التي تحدثت عن زيارة جديدة قام بها مدير إدارة الاستخبارات العامة السورية إلى الرياض، فعادة ما تسبق التطبيع السياسي بين الدول لقاءات وتفاهمات أمنية تنهي الملفات الخلافية بين هذه الدول وتعالجها.

–المؤشر الثالث يتعلق بالتطور الإيجابي الذي حققته دمشق في علاقاتها السياسية مع 3 دول خليجية تعتبر الأقرب إلى الرياض، هي: الإمارات والبحرين وسلطنة عمان. وبحكم ثقل الرياض ومكانتها في الساحة الخليجية، فإن هذه الدول ما كانت لتذهب بعيداً في علاقاتها مع دمشق، وتصل إلى مرحلة تبادل سفراء فوق العادة، كما فعلت البحرين مثلاً، لو لم يكن هناك تفهم سعودي لذلك .

وإذا كانت وجهة الزيارة العربية الأولى للرئيس الأسد منذ عام 2011 هي الإمارات العربية المتحدة، وذلك في آذار/مارس 2022، فإن مصادر في دمشق تشير إلى أن الزيارة الثانية للرئيس الأسد قد لا تخرج عن الخليج أيضاً.

الدعم المنتظر

وحتى تتبلور ملامح مستقبل العلاقات السورية السعودية وما يمكن أن تسفر عنه الاتصالات السياسية بين البلدين، فإنَّ الحالة الشعبية تبدو متشجّعة لسماع خبر مفاجئ كذلك الذي سمعته منذ أيام، وهو الخبر

المتعلق باجتماع وزراء الدفاع في كل من سوريا وروسيا وتركيا، ما يطرح تساؤلات مهمة، فإذا كانت دمشق الرسمية تسعى من خلف ذلك لكسر عزلتها السياسية والدبلوماسية وتثبيت شرعية حكومتها، فما الذي ينتظره الشارع الشعبي في سوريا من تحسن العلاقات مع الخليج؟

ليس هناك ما يعلو على الفائدة الاقتصادية في نظر المواطنين السوريين، فالأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعيشونها حالياً، والمتدهورة من يوم إلى آخر، لا يمكن مواجهتها إلا بدعم خارجي متعدد الأوجه، وهم على قناعة بأن هذا الدعم لن يكون غربياً في هذه المرحلة، بدليل تراجع ما يخصص للمساعدات الإنسانية والإغاثية على خلفية الحرب الأوكرانية، بل إنه لن يكون أجنبياً، رغم ما تقدمه طهران، وتالياً فإن الأمل الشعبي يبقى على الدعم الاقتصادي العربي الذي يمكن أن يتم عبر مستويين:

–الدعم الإسعافي الذي يتجه مباشرة نحو مساعدة البلاد في مواجهة أزماتها الاقتصادية وتأثيراتها المباشرة في الأوضاع المعيشية لملايين السوريين. وما ينتظر رسمياً وشعبياً في هذا الجانب يمكن إيجازه بما يلي:

–المساعدة على تثبيت سعر صرف الليرة في مواجهة الدولار الأميركي من خلال عدة إجراءات، منها على سبيل المثال وضع وديعة بالدولار الأميركي في مصرف سوريا المركزي، كما فعلت بعض دول الخليج مع مصر ولبنان وتركيا وغيرها .

وبحسب مسؤول اقتصادي سوري، فإن وضع مليار دولار فقط كوديعة بإمكانه أن يحدث أثراً مقبولاً، كما أنَّ رفع القيود وتسهيل تحويلات العاملين والمغتربين السوريين في دول الخليج إلى أقاربهم في سوريا عبر القنوات النظامية من شأنه أيضاً أن يزيد حصيلة واردات البلاد من القطع الأجنبي.

وكانت البيانات السابقة لمرحلة ما قبل الحرب تتحدث عن وجود ما يقارب مليون عامل سوري في دول الخليج.

–المساعدة على التخفيف من أزمة حوامل الطاقة ريثما تستعيد الحكومة السورية سيطرتها على الحقول الرئيسية للنفط والغاز في المنطقة الشرقية. وإلى جانب ما تقدمه طهران شهرياً من إمدادات نفطية، والتي كانت تبلغ وسطياً قبل أزمة المحروقات الأخيرة نحو 3 ملايين برميل نفط شهرياً، فإنَّ البلاد بحاجة إلى كمية مشابهة لتلبية احتياجاتها وتشغيل معاملها ومنشآتها الصناعية والخدمية .

وبحسب الفنيين، فإن المساعدة النفطية يمكن أن تكون براً عبر الصهاريج أو بحراً عبر السفن التي بإمكانها إفراغ حمولتها في الموانئ السورية أو في العقبة، حيث يتم نقل النفط بالصهاريج إلى سوريا، ويعادُ ضخّ الغاز عبر خط الغاز العربي.

–توسيع حجم المساعدات المقدمة للجانب الإغاثي ولمشروعات التعافي المبكر التي من شأنها مساعدة المتضررين من الحرب والتخفيف من معاناتهم. وربما تكون المساعدات الإماراتية المقدمة عبر منظمة الهلال الأحمر الإماراتي أنموذجاً يمكن الاقتداء به، فإلى جانب المساعدات الإغاثية، كانت هناك مشروعات خدمية ممولة من الهلال، كالمراكز الصحية، وترميم بعض المنشآت، وغير ذلك.

–تسهيل دخول العمالة السورية إلى سوق العمل الخليجية ومنحها الأفضلية على حساب الجنسيات الأجنبية. ربما يكون ذلك الأمنية الشعبية الأولى المنتظرة من تحسن العلاقات مع الخليج، فتدهور الأوضاع الاقتصادية وتراجع خيارات العمل وانخفاض مستويات الدخل جميعها

عوامل تجعل السفر بغية العمل والبحث عن حياة أفضل هاجساً للفئات الشابة والكفاءات والخبرات الفنية والمهنية.

المسار الطبيعي

المستوى الثاني من الدعم الاقتصادي الخليجي المأمول أو المنتظر يتمثل باستعادة العلاقات الاقتصادية بين سوريا ودول الخليج مسارها الطبيعي، الأمر الذي من شأنه أن ينعكس إيجاباً على الوضع الاقتصادي السوري بشكل تدريجي، لكنه سيكون مستداماً .

ومن الإجراءات المرتقبة على هذا المستوى ما يلي:

–خروج دول الخليج، أو معظمها على الأقل، من قائمة الدول التي تشارك في فرض عقوبات اقتصادية على دمشق. وإذا كانت تحمل، كغيرها من الدول الكثيرة في العالم، مخاوف على مؤسساتها وشركاتها من التعرض للعقوبات الأميركية، إلا أنها على الأقل لن تفرض من جانبها عقوبات تزيد معاناة الاقتصاد السوي، كمنع القطاع الخاص لديها من التعاون مع القطاع الخاص السوري مثلاً أو عرقلة دخول المنتجات والسلع السورية إلى أسواقها وما إلى ذلك.

–تسهيل المبادلات التجارية الثنائية التي سجلت خلال سنوات الحرب تراجعاً واضحاً، فالبيانات الرسمية تظهر مثلاً أن القيمة الإجمالية للمبادلات التجارية (الصادرات والمستوردات) مع السعودية والإمارات العربية المتحدة وصلت عام 2010 إلى نحو 1.724 مليار دولار، فيما لم تتجاوز قيمتها عام 2020 أكثر من 675 مليون دولار، أي أن هناك تراجعاً تجاوزت نسبته 60.%

–عودة الشركات الاستثمارية الخليجية إلى السوق السورية، سواء لاستكمال المشروعات الاستثمارية الحاصلة على موافقات وتراخيص منذ فترة ما قبل الحرب أو لإقامة مشروعات جديدة والاستفادة من الفرص الاستثمارية الواسعة التي باتت متاحة بعد انحسار الحرب عن مساحات واسعة من البلاد.

لكن التعاون الاستثماري بين البلدين لا ينتظر صدور قرار سياسي بذلك فحسب، بل ينتظر أيضاً تحسن مؤشرات بيئة الأعمال السورية التي تعاني حالياً مشكلات وتعقيدات وعدم استقرار تشريعي واحتكارات وغير ذلك .

وللعلم هنا، فإن الاستثمارات الخليجية في سوريا شكّلت ما نسبته 10% من إجمالي قيمة الاستثمارات الأجنبية الموظفة في 178 منشأة تمت دراستها وفق مسح جرى عام 2009، تصدّرتها الاستثمارات السعودية بنحو 83 مليون دولار، فالإمارات العربية المتحدة بنحو 23 مليون دولار. وهنا، نشير إلى أن ذلك لا يشمل إجمالي الاستثمارات الخليجية في سوريا أو إجمالي استثمارات الدولتين، إنما ما خلص إليه المسح وعدد المنشآت التي شكّلت بيئة البحث.

–توسيع دائرة التعاون الفني والتقني والعلمي ليشمل مجالات جديدة تحتاجها سوريا في مرحلة التعافي وإعادة الإعمار. وخلال العام الماضي، كان هناك اتفاق سوري إماراتي على التعاون في مجال الاستفادة من خبرات البلدين في مجال تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وتالياً، فإن إمكانية توسيع ذلك التعاون ليشمل مجالات وقطاعات جديدة ستكون حاضرة مع التحسن المرتقب في علاقات سوريا مع كل من

السعودية والكويت وتطور العلاقات القائمة مع الإمارات وسلطنة عمان والبحرين.

التحديات والمؤثرات

إذا كان ما سبق يمثّل جوهر الآمال الشعبية المنتظرة من تحسن العلاقات السياسية مع دول الخليج، فإن مستوى التعاون الاقتصادي بين سوريا ودول الخليج سيكون بالعموم مرهوناً بمجموعة من المتغيرات التي يمكن إيجازها بالنقاط السريعة التالية:

–حجم الضغوط الأميركية الّتي قد تمارَس على دول الخليج للحيلولة دون حصول أي انفتاح اقتصادي على دمشق. هذه الضغوط نجحت إلى الآن في منع حدوث انفتاح اقتصادي موازٍ لمستوى الانفتاح السياسي الذي حصل سابقاً، والمثال على ذلك تأخّر المفاعيل الاقتصادية للتحسن الذي شهدته العلاقات السورية الإماراتية.

–المحددات التي ستضعها بعض دول الخليج لضبط درجة انفتاحها السياسي على دمشق. مثلاً، هل تضع الرياض أهدافاً يرتبط تحسن علاقاتها السياسية والاقتصادية مع دمشق بمدى تحققها وفق البرنامج الزمني الموضوع لها أم أن التعاون في المجال الاقتصادي سيكون بمعزل عن مسيرة العلاقات السياسية ومتطلباتها؟

–رغبة القطاع الخاص في الدول المعنية وأولوياته الاستثمارية، إذ إنَّ الحكومات غير قادرة على إلزام قطاعها الخاص بالاستثمار في هذا البلد أو ذاك، إنما تسمح له وتشجعه عندما تتوفر الظروف الملائمة والبيئة المناسبة .

لهذا، فإن أولوية الحكومة السورية في المرحلة القادمة يفترض أن تتّجه نحو عكس ما تضمنته التشريعات الاستثمارية التي أصدرتها على أرض الواقع، وتوفير الضمانات اللازمة للمستثمرين العرب والأجانب، ومحاولة تحقيق حالة من الاستقرار الاقتصادي.

https://www.almayadeen.net/articles/%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D9%8A%D9%86%D8%AA%D8%B8%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A7-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC

9 – اللامركزية في مسارات الحلّ: أيّ تنمية يريدها السوريون؟

زياد غصن: مقالتي في صحيفة الأخبار اللبنانية....

مقابل مخاوف البعض من أبعاد الحديث المتزايد، داخلياً وخارجياً، عن اللامركزية، ثمّة مَن يقارب الموضوع مِن منظور تنموي، من شأنه مساعدة المركز والسلطات المحلّية على النموّ معاً واستعادة وحدة الأراضي السورية. وقد سرّعت انتخابات الإدارة المحلّية الأخيرة من النقاش الداخلي والخارجي حول هذا الموضوع، فاتِحةً الباب أمام توسيع حالة التشاركية للاتّفاق على رؤية مستقبلية للمجتمعات المحلّية

ليس بجديد ذلك النقاش الدائر حالياً حول اللامركزية السوريّة. فمنذ عقود طويلة، وهذا النقاش لم يتوقّف، وإنْ بنِسب متباينة وتسميات متعدّدة، متأثّراً بعدّة متغيّرات غالباً ما كانت محلّية، كالفجوة التنموية المتشكّلة جرّاء تبِعات سياسة «ثُنائية التنمية» المتّبَعة لسنوات طويلة، والتحوّلات السياسية والاقتصادية التي شهدتْها البلاد منذ فترة السبعينيات ولاحقاً في التسعينيات، ثمّ مطلع القرن الحالي. لكنه في المرحلة الأخيرة يكتسب بُعداً

أعمق لسببَين أساسيَين: الأوّل، حدّة التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تركتها الحرب؛ إذ وفقاً لِما جاء في «البرنامج الوطني لمرحلة ما بعد الحرب»، فإن هذه الأخيرة «عمّقت خلل التفاوت التنموي بين المحافظات والمناطق بصورة كارثية، وألقت بأعباء كثيرة مستقبلاً على جهود التوازن التنموي، بالنظر إلى أن حجم الدمار الذي أصاب مقوّمات التنمية يختلف من محافظة إلى أخرى»؛ وأمّا السبب الثاني، فهو خروج مناطق هامّة عن سيطرة الحكومة، وتشكيلها إدارات خاصة بها مدعومة من جهات إقليمية ودولية.

وبعيداً عن الرؤى والحسابات السياسية والنظرة إلى مصطلح المركزية واللامركزية، فإن البُعد التنموي للمصطلح، ومدى قدرته على النهوض بالأعباء التنموية الوطنية للمناطق السورية، يمثّل جوهر النقاش الحقيقي الملتزم بالمصلحة الوطنية، والذي يفترَض أن يَخلص إلى جملة استنتاجات من شأنها تطوير تجربة الإدارة المحلّية ومساعدتها على جسْر الهوّة التنموية القائمة بين الريف والمدينة، وبين الأقاليم نفسها، والأهمّ الدخول في مرحلة من إعادة بناء التنمية بشكل متوازن. وبحسب الاستشاري في التنمية المجتمعية والحوكمة، محمود رمضان، فإن «الظروف المحيطة بالموضوع اليوم تختلف تماماً عن كلّ المحاولات السابقة، ولذلك، فإن الطرح يتعدّى وظيفة اللامركزية الإدارية على أهمّيتها، في زيادة الفعالية الإدارية، وتحسين التخطيط التشاركي المحلّي، وتعظيم استثمار الموارد المجتمعية المحلّية والرأسمال المجتمعي المتشكّل منها ليكون فاعلاً في عملية إعادة التنمية. إنها آلية لاستعادة وحدة البلاد ونموّ السلطات المركزية والمحلّية معاً كعملية تعزّز نموّ كلّ طرف منها، كشرط لنموّ

الأطراف الأخرى بشكل متوازن تدريجياً ضمن إطار وطني». ويشدّد رمضان، في حديث إلى «الأخبار»، على أن «اللامركزية هي مدخل للحلّ وليست الحلّ، وبالطبع يجب النظر إليها ضمن نهج مكاني ينظّم الحوكمة متعدّدة الطبقات، وإنشاء آليات موثوقة لتوزيع الموارد، والأهمّ من ذلك دعم إنشاء سلاسل القيمة والتدفّقات الاقتصادية بين المناطق، وأيضاً العمل على التثاقف ضمن الحيّز المكاني لتوليد معانٍ إيجابية وخطاب تصالحي، وبناء الإطار الوطني الداعم لظروف إعادة التنمية.«

ثلاثة أدوار

تُصاحب طرحَ اللامركزية كثيرٌ من الرؤى المستنِدة في جوهرها إلى الموقف السياسي من الأزمة، وليس إلى الفهم التنموي الحقيقي للأدوار التي يمكن أن تقوم بها اللامركزية في مرحلة ما بعد الحرب. وهذه الأدوار، بحسب المستشار التنموي عمر عبد العزيز الحلاج، تتلخّص في ثلاثة هي: «الأوّل، خدمي بالأساس، ويتمثّل في تحديد أولويات الاستثمار في الخدمات والبنى التحتية اللازمة لعملية التنمية؛ والثاني يتمثّل في تحريك الطاقات المجتمعية المحلّية واستقطاب الاستثمارات لتخلق فرص عمل وسلاسل قيمة تُستخدم فيها القيم المضافة لتوليد مضاعفات اقتصادية تدعم الاقتصاد المحلّي، وتوفّر المزيد من الواردات الضريبية من أجل تعزيز دور المحلّيات في توفير المزيد من الخدمات؛ وأمّا الدور الثالث والخفيّ فيتمثّل في تقريب مصالح المجتمع المحلّي وتوجيهها لدعم رؤى مشتركة لمستقبل المحلّيات، على اعتبار أن المجتمعات المحلّية ليست متجانسة، وما يناسب بعض فعالياتها الاقتصادية كالتجارة قد يضرّ

بفعاليات أخرى كالصناعة، وما يناسب احتياجات النُخب قد يتعارض مع احتياجات القواعد»، وفق ما يوضح الحلاج في حديث إلى «الأخبار.«

تصبح هذه الأدوار أكثر صعوبة في الحالة السورية. فإلى جانب المشكلات المعروفة، والتي كانت تُرحَّل من مرحلة إلى أخرى، تَحضر مجموعة جديدة من التحدّيات غير التقليدية، بدءاً من المتغيّرات الديموغرافية الهائلة التي عمّقت من حجم المشكلة السكّانية في البلاد، مروراً بالتراجع الكبير الذي شهدته مؤشّرات رأس المال الاجتماعي، وصولاً إلى تبخّر مؤشرات تنموية احتاج تحقيقها إلى عقود طويلة من الزمن. وهذا ما يدعو الحلاج إلى الإعراب عن اعتقاده بأن «النموذج المركزي لإدارة التنمية الاقتصادية لن يستطيع أن يتجاوز الإشكالات التي فرضتها الأزمة على الاقتصاد السوري. فالاعتماد على الدولة في تمويل الخدمات لن يكفي إلّا لسدّ ثغرات أساسية جدّاً، ولن يسمح بإعادة الإعمار، ناهيك عن التعافي والتنمية. والكلام عن عدالة التوزيع في المركز، لا سبق تاريخياً له لا في الحالة السورية ولا في غيرها. فإذا نظرنا إلى توزّع أَسرّة المشافي على المواطنين في المحافظات السورية، وهي وظيفة بقيت مركزية بامتياز، لوجدْنا فروقات كبيرة بينها، بينما وظيفة بناء المدارس التي تمّ تكليف المحلّيات بها نالت حظّاً أكبر من العدالة في التوزيع». ولِمن لم يفهم عقبات سوء العدالة في التوزيع على مستقبل البلاد، يتوجّه الحلاج بالدعوة إلى مراجعة «الخرائط التنموية التي أُنتجت من خلال الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي، ولْينظر إلى عدم العدالة في توزيع الخدمات التنموية ثمّ لينظر إلى خريطة الحرب، وسيجد الإجابات الكافية في التراكب شبه التامّ بينهما.«

والتوجّه نحو تعزيز أدوار اللامركزية لا يتوقّف عند منْح الصلاحيات للمحلّيات، والتي أقرّ العديدَ منها قانون الإدارة المحلّية الصادر عام 2011 وبقي معظمها من دون تطبيق بحسب ما جاء في «البرنامج الوطني لمرحلة ما بعد الحرب»، إنّما ثمّة حاجة إلى رؤى واستراتيجيات تساعد المحلّيات والمركز على السير في طريق التنمية. وفي هذا الإطار، يبيّن رمضان أنه و«من خلال دراسة حول تأثّر المدن السورية الكبيرة والمتوسّطة والصغيرة بالصراع، تمّ تصنيفها إلى أربع فئات، هي: المدن المستقرّة، الجُزر ذات الأهمّية الثانوية بالنسبة إلى الاستقرار، المدن التي تقاوم تأثير الصراع، المدن التي دمّرها الصراع». ويَتوقّع أن «تمرّ عملية تحديد مرجعيات مشروعة للحيّز المكاني، وإسنادها إلى الإطار القانوني المحلّي تحت الوطني والوطني، بمراحل ثلاث: مرحلة استعادة الحياة واستمرارها، مرحلة التعافي المكاني والاجتماعي والاقتصادي، ومرحلة تكوين مفهوم مكتمل للمدينة والتجمّعات العمرانية وحواملها التنموية.«

نقاط الخلاف كثيرة

ربّما أكثر ما يثير الخلاف في نقاش مستقبل اللامركزية السورية أو إعادة النظر في تجربة الإدارة المحلّية، هو الغوص في تفاصيل تتعلّق مثلاً بمسؤولية المركز والسلطات المحلّية عن إدارة واستثمار الموارد والثروات الموجودة في المحافظات، والتوقيت الذي يَعتبره فريق من المهتمّين غير مناسب حالياً في ضوء تركة الحرب الثقيلة.

https://www.al-akhbar.com/Syria/352833/%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%84-%D8%A3%D9%8A-%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-

10 – خطّ الفقر المدقع للأسرة السورية، ما يقارب 645 ألف ليرة... خطّ الفقر الأدنى ما يقارب المليون ليرة ... خطّ الفقر الأعلى ما يقارب 1.4 مليون ليرة..

زياد غصن: مقالتي في صحيفة الأخبار لهذا اليوم...

هوّة الغلاء بلا قعر: الأسعار ارتفعت 76 ضعفاً

يمثّل ارتفاع معدّلات التضخّم واحداً من القواسم المشتركة التي تربط اليوم جميع مناطق البلاد، على رغم أن هذا الارتفاع يظلّ متبايناً لجهة الفئات السلعية والخدمية التي سجّلت أعلى نسبة تضخّم. وكذلك الحال بالنسبة إلى خطوط الفقر الوطنية الثلاثة، والتي تُظهر التقديرات الحديثة أن الأجور لم تستطع اللحاق بها وابتعدت عنها كثيراً.

لم يهدأ الغلاء منذ نحو ثلاث سنوات، وفي جميع مناطق البلاد بلا استثناء. وإنْ فعل ذلك، فلأيام قليلة فقط. هكذا، باتت أمنية السوريين اليوم أن يتوقّف فقط، وعند أيّ مستوى، وهو ما يبدو من «رابع المستحيلات» في ضوء تعمّق أثر العقوبات الغربية مع مرور الزمن، والسياسات الاقتصادية المتّبعة في إدارة الأزمة، وتعاظم نفوذ شبكات اقتصاديات الحرب. لكن إلى الآن، ليست هناك بيانات حكومية معلَنة ترصد معدّل التضخّم الذي أصاب البلاد خلال السنوات الأخيرة، وأيّاً من الفئات السلعية كانت الأكثر تضخّماً. فالمعلَن، رسمياً، من قِبل «المكتب المركزي للإحصاء» يعود إلى عام 2020، وتالياً فإن ما هو متداوَل ليس أكثر من تقديرات اقتصاديين غير موثّقة إحصائيّاً.

قبل أيام قليلة، أصدر «المركز السوري لبحوث السياسات» تقريراً تضمّن مؤشّراً مركّباً لرصد وتحليل أسعار المستهلك، التضخم، وتكاليف المعيشة على مستوى الاقتصاديات المحلّية في جميع المحافظات السورية، بما فيها تلك الخارجة عن سيطرة الحكومة، وليكون المركز بذلك أوّل جهة بحثيّة تحاول تقديم رؤية عن واقع التضخّم في المناطق الخاضعة لسيطرة «الإدارة الذاتية»، وأيضاً تلك الداخلة في نطاق سيطرة «هيئة تحرير الشام». وبحسب ما يشير إليه المركز، فإن «دليله لأسعار المستهلك» يتفرّد باعتماده نمط استهلاك مماثل للفترة الراهنة في سوريا.

تضخّم متباين: بموجب الرصد الشهري لأسعار 59 سوقاً موزّعة على 14 محافظة، وللفترة الممتدّة من تشرين الأول 2020 ولغاية حزيران 2022، يخلص دليل المركز إلى أن الرقم القياسي العام للأسعار سجّل تضخّماً سنوياً قدره 113.6% في عام 2020، و110.90% في عام 2021. أمّا خلال النصف الأول من العام الماضي، فقد سجّل معدّل التضخّم، ومقارنة مع 2021، ارتفاعاً نسبته 55.71%. وتأكيداً للأثر الكبير الذي تركه التضخّم على المستوى المعيشي للأُسر السورية، فإن نتائج الدليل تؤكد أن تضخّم أسعار السلع الغذائية سجّل في 2020 ما نسبته 132.99%، وفي 2021 حوالى 110.47%. وخلال النصف الأول من 2022، ومقارنة مع 2021، بلغ التضخّم الغذائي ما نسبته 56.71%.

على صعيد التوزّع الجغرافي، تُظهر النتائج أن المناطق، وعلى رغم تسجيلها معدّلات تضخّم مرتفعة ومتقاربة في ما بينها بعض الشيء، إلّا أنها كانت متباينة لجهة الفئات السلعية والخدمية التي سجّلت أعلى نسبة

تضخّم. فالمناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة اتّسمت بتسجيلها أعلى معدّل للتضخّم العام والغذائي خلال الفترة الممتدّة من تشرين الأول 2020 ولغاية حزيران 2022، حيث بلغ وسطي التضخّم العام الشهري حوالى 5.4%، تليها المناطق الخاضعة حالياً لسيطرة «الإدارة الذاتية» بوسطي تضخّم شهري قدره 4.8%، فالمناطق الخاضعة لسيطرة فصائل مسلّحة في إدلب وشمال حلب بوسطي تضخّم شهري قدره 4.6%. وحافظت جميع المناطق على الترتيب نفسه من حيث التأثّر بالتضخّم العام في 2021، وتباينت من حيث التضخّم الغذائي، حيث سجّلت مناطق سيطرة «الإدارة الذاتية» أعلى مستوى من التضخّم الغذائي. أمّا في النصف الأول من 2022، فقد جاءت مناطق سيطرة الفصائل المسلّحة في إدلب وشمال حلب أوّلاً من حيث التضخّم العام والغذائي، تلتها مناطق سيطرة الحكومة، ومن ثمّ مناطق سيطرة «الذاتية.»

في تحليله للتضخّم بحسب مجموعات الاستهلاك، يشير تقرير دليل المركز إلى أن معدّلات التضخّم اختلفت في ما بين مجموعات الاستهلاك الرئيسة. فعلى مستوى سوريا، جاءت مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز في المرتبة الأولى بوسطي تضخّم شهري قدره 6.4%، تلتها مجموعة التجهيزات والمعدّات المنزلية وأعمال الصيانة بوسطي تضخّم شهري قدره 5.7%، وجاءت مجموعة النقل ثالثاً بوسطي تضخّم شهري 5.7%، ورابعاً حلّت مجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية بوسطي تضخّم شهري قدره 5.5%. أمّا أقلّ مجموعة لجهة نسبة تضخّمها فهي مجموعة المشروبات الكحولية والتبغ بوسطي تضخّم شهري قدره 3.0%

لكن هذا الترتيب يختلف تبعاً لمناطق السيطرة بفعل تأثير الأوضاع الاقتصادية السائدة في كلّ منها. ففي المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، جاءت مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز أولاً بتسجيلها أعلى معدّل تضخّم، حيث بلغ كوسطي شهري حوالى 6.4%، ثمّ مجموعتا الأغذية والمشروبات غير الكحولية والتجهيزات والمعدّات المنزلية بوسطي تضخّم شهري لكلّ منها بنحو 5.8%، فيما كانت مجموعة النقل أولاً في التضخّم الحاصل في مناطق سيطرة الفصائل المسلّحة في إدلب وشمال حلب بوسطي تضخّم شهري قدره 6.8%، فالاتصالات ثانياً بحوالى 6%. أمّا في مناطق سيطرة «الإدارة الذاتية»، فقد سجّلت مجموعة الملابس والأحذية معدّل التضخّم الأعلى بوسطي شهري قدره 5.6%، ثمّ مجموعتا التجهيزات والمعدات المنزلية والتعليم بوسطي تضخّم شهري لكلّ منها 5.2%.

خطوط الفقر الوطنية

تخلص عملية تحليل البيانات الإحصائية السابقة إلى أن الأسعار ارتفعت بحلول منتصف عام 2022 بنحو 76 ضعفاً مقارنة مع عام 2009، وتالياً فإن «الأثر الأكبر لانعكاسات تدهور الاقتصاد السوري ظهر في تسارع انهيار الأمن الغذائي، وتغيُّر هيكل الفقر من خلال انزلاق السوريين من حالة فقراء ضمن خطَّي الفقر الأعلى أو الأدنى إلى فقراء تحت خطّ الفقر المدقع، فيما استمرار ارتفاع الأسعار بالوتيرة نفسها سيؤدّي إلى انتقال مزيد من الفقراء إلى قاع الفقر المدقع حيث تَظهر أنماط حرجة من الفقر كحالات الجوع»، لا سيما وأن الأغذية والمشروبات غير الكحولية ساهمت بما نسبته 43.6% من معدّل التضخّم الشهري.

ومن خلال قياس أثر التضخّم على خطوط فقر عام 2009، فقد توصّل باحثو المركز إلى احتساب خطّ الفقر لعام 2021 ومنتصف عام 2022، وعليه فقد بلغ خطّ الفقر المدقع للأسرة، كمؤشّر للحرمان من الغذاء، ما يقارب 645 ألف ليرة سورية على مستوى سوريا في النصف الأول من 2022، وبلغ خطّ الفقر الأدنى كمؤشّر عن عدم القدرة على تلبية الحاجات الأساسية للبقاء على قيد الحياة ما يقارب المليون ليرة سورية للفترة نفسها، فيما بلغ خطّ الفقر الأعلى ما يقارب 1.4 مليون ليرة سورية. وتصدّرت مناطق المسلّحين الترتيب على مستوى مناطق السيطرة لناحية ارتفاع خطوط الفقر، تلتها مناطق الحكومة السورية، ثمّ مناطق «الإدارة الذاتية». ولم تستطع الأجور اللحاق بخطوط الفقر وابتعدت عنها كثيراً خلال فترة الدراسة، حيث تَعمّقت حدّة التفاوت بين الأجور على مستوى كامل سوريا وضمن مناطق السيطرة وقطاعات التشغيل (العام والخاص والمدني)، لتعكس حالة التشظّي وغياب العدالة بين مناطق السيطرة وداخلها.

https://www.al-akhbar.com/Syria/353062/%D9%87%D9%88-%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D9%84%D8%A7%D8%A1-%D8%A8%D9%84%D8%A7-%D9%82%D8%B9%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%B9%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D8%B1%D8%AA%D9%81%D8%B9%D8%AA-76-%D8%B6%D8%B9%D9%81%D8%A7

11 – كي لا يُحمل قرار الاستيراد من السعودية سياسياً أكثر مما يتحمل...

الولايات المتحدة كانت من بين أهم 20 دولة استوردت منها سوريا في العام 2018، والسعودية كانت في صدارة الدول المستقبلة للصادرات السورية في العام 2019..

زياد غصن، من مقالتي في موقع الميادين نت...

دمشق لم تقاطع سوى تركيا: العلاقات الاقتصادية حافظت على "شعرة" المصالح

أثار قرار الحكومة السورية السماح مؤخراً باستيراد السلع والبضائع من المملكة العربية السعودية، وما تبعه من تصريحات لوزير الخارجية السعودي قال فيها: "إن بلاده تبحث مع شركائها لإيجاد طريقة للتعامل مع الحكومة في دمشق بما يخدم تحركات ملموسة نحو الحل السياسي"، تكهنات كثيرة بقرب حدوث تطور ما في العلاقات السياسية بين البلدين، والتي قُطعت دبلوماسياً منذ بداية الأزمة، حيث سحبت الرياض سفيرها في شهر آب/أغسطس من العام 2011 وطلبت من السفير السوري مغادرة أراضيها في شباط/فبراير من العام 2012.

لكن يمكن القول إن هذه التكهنات هي أقرب إلى الرغبات منها إلى التوقعات المبنية على معطيات ومعلومات معينة، ولا سيما أن التبادل التجاري بين البلدين لم يتوقف نهائياً، وإنما تأثر بعدة عوامل أبرزها: العقوبات الغربية على دمشق، الأوضاع الأمنية وتأثر تجارة الترانزيت، خروج معبر نصيب الحدودي مع الأردن عن سيطرة الحكومة لأكثر من ثلاث سنوات، توقّف حركة النقل والتنقل الرسمية بين سوريا وتركيا، وغيرها.

ربما من المهم الإشارة هنا إلى نقطتين قبل استعراض توجّهات العلاقات الاقتصادية لسوريا خلال سنوات الحرب ومؤشراتها السياسية:

–النقطة الأولى تتمثّل في العلاقات المتداخلة بين المصالح السياسية والاقتصادية بين الدول، فاليوم لم يعد نشوء أو تطوّر أي علاقة اقتصادية

بين بلدين مختلفين سياسياً هي بمنزلة انفراج سياسي أو تمهيد لحدث سياسي مقبل، بدليل أن العلاقات التجارية بين الدول حالياً لا تقتصر على الدول المتحالفة أو القريبة من بعضها سياسياً، والأمثلة على الساحة الدولية كثيرة جداً. إنما في المقابل لا يمكن دائماً قراءة بعض التطورات الاقتصادية بمعزل عن توجهات ورسائل سياسية معينة. والمقصود هنا بالتطورات الاقتصادية هو التحولات النوعية أو الخطوات التي ترقى إلى أهمية القرارات السياسية كالاستثمارات الكبرى. فمثلاً عندما قررت دمشق وبغداد إعادة تطبيع علاقاتهما أواخر تسعينيات القرن الماضي بعد عقدين تقريباً من القطعية الكاملة سياسياً واقتصادياً كان الاقتصاد هو البوابة، وهذا ما حصل مع الأردن في العام الماضي أيضاً، وإن بشكل محدود، وقد يحصل أيضاً مع تركيا. لكنه لم يحصل مع الإمارات أو سلطنة عمان على سبيل المثال لا الحصر.

–النقطة الثانية تتعلق بتقدم عوامل أخرى أكثر أهمية من الرغبات السياسية تدفع نحو "قسرية" التعاون الاقتصادي بين الدول، فالتغيرات المناخية المتسارعة، أزمات الغذاء والطاقة، البحث عن المزيد من الأسواق، البحث عن مخرج للأزمات الداخلية، وغيرها من المتغيرات تضع السياسيين أمام مقاربة مختلفة لعلاقات دولهم الاقتصادية الخارجية. وما حدث بعد الحرب الأوكرانية من أزمات وارتفاعات للأسعار ونقص في الإمدادات الغذائية والطاقوية أعاد ترتيب خريطة العلاقات الاقتصادية الدولية على نحو مختلف عن السابق.

ثلاثة متغيرات

إذا أردنا معرفة المغزى السياسي الحقيقي لأيّ تحوّل في العلاقات الاقتصادية السورية الخارجية، فإنه من الضروري أن نقف على واقع العلاقات الاقتصادية للبلاد خلال الحرب، وما شهدته من متغيرات إيجابية أو سلبية. ويمكننا مقاربة ذلك من خلال ثلاثة جوانب أساسية هي:

–المبادلات التجارية الخارجية، وفي هذا الملف اضطرت دمشق وتحت ضغط مجموعة من المتغيرات إلى مراجعة مبادلاتها التجارية مع دول العالم، إلا أنها لم تعلن صراحة وقف تعاملاتها التجارية (الاستيراد تحديداً) إلا مع دولة وحيدة هي تركيا. فيما استمرت علاقاتها التجارية، وإن بنسب وأشكال متباينة ومختلفة عن سنوات ما قبل الأزمة، مع معظم الدول بما فيها تلك التي اتهمتها دمشق بتقديم الدعم العسكري والمالي للفصائل المسلحة المعارضة.

ويلاحظ هذا التباين بوضوح في قائمة الدول المصدرة والمستوردة إلى ومن سوريا، فالصادرات السورية توجهت نحو العديد من الدول بما فيها تلك التي هي على خلاف سياسي عميق مع دمشق كالسعودية التي جاءت في العام 2019 في صدارة الدول التي صدّر لها القطاع الخاص السوري، حيث بلغت قيمة صادراته إليها حوالى 74.5 مليون يورو، وبزيادة قدرها 19 مليون يورو عن العام 2018. وتركيا التي جاءت في المرتبة السابعة في العام 2019 بين الدول المستقبلة للصادرات السورية بعد أن كانت في العام 2018 في المرتبة الثالثة.

فيما كانت تشير خريطة المستوردات السورية إلى تقدم الدول الحليفة والصديقة لدمشق كالصين، الهند، روسيا، إيران، وغيرها. ومع ذلك فقد سجلت بعض الدول المختلفة سياسياً مع دمشق حضوراً على قائمة

المستوردات السورية، فمثلاً تظهر البيانات الرسمية أن الولايات المتحدة الأميركية كانت من بين أهم عشرين دولة استورد منها القطاع الخاص في العام 2018، وذلك قبل أن تقرر إدارة الرئيس ترامب تشديد حصارها الاقتصادي على سوريا بداية العام 2019 وإقرارها لقانون قيصر في العام 2020، وهو ما أدى إلى تقليل حجم المستوردات السورية من الولايات المتحدة.

عموماً هناك ثلاثة متغيرات أساسية أثّرت في تركيبة وحجم المبادلات التجارية لسوريا مع العالم الخارجي، وهي على النحو التالي:

–العقوبات الاقتصادية الغربية المتتالية منذ العام 2011، والتي أدت تدريجياً إلى تغيير في منشأ السلع والمواد المستوردة في الأسواق السورية، حيث حلت البضائع ذات المنشأ الآسيوي مكان البضائع ذات المنشأ الغربي. كما أن تلك العقوبات حدّت بشكل كبير من خيارات المستوردين السوريين نتيجة مخاوف كثير من الدول من تعرّض شركاتها ومؤسساتها للعقوبات فيما لو تعاملت مع الشركات السورية.

–الأوضاع الأمنية التي تسبّبت بخروج معظم المعابر الحدودية لسوريا مع الدول المجاورة من الخدمة لسنوات عديدة، وهو ما تسبّب في ضعف ومحدودية المبادلات التجارية مع دول الجوار وما بعدها في إطار الإقليم، سواء مع العراق، الأردن، دول الخليج، تركيا، وأوروبا.

–اعتماد الحكومة السورية لسياسة ترشيد المستوردات والهادفة إلى تأمين احتياجات البلاد الأساسية فقط وتشجيع الإنتاج المحلي، وذلك للحد من تقلبات سعر صرف الليرة وتحقيق حالة من الموازنة بين إيرادات البلاد من القطع الأجنبي واحتياجاتها الأساسية. وفي مثل هذه الأوضاع فقد

كان من الطبيعي أن تتراجع مستوردات البلاد من حوالى 6 مليارات يورو في العام 2016 إلى حوالى 4 مليارات يورو سنوياً في الأعوام الثلاثة الأخيرة.

–الاستثمارات الأجنبية، وهذه شهدت خلال سنوات الحرب تراجعاً كبيراً. إذ باستثناء بعض الاستثمارات العربية المحدودة لمستثمرين من لبنان والعراق ولشركات حكومية وخاصة من إيران وروسيا، فإن الاستثمارات الأجنبية في سوريا تكاد تكون معدومة خلال سنوات الحرب، بفعل الأوضاع الأمنية والاقتصادية غير المستقرة في البلاد أو نتيجة لتأثير المواقف السياسية للدول حيال الأزمة السورية والعلاقة مع دمشق. فعلى خلاف المبادلات التجارية، فإن الاستثمارات تبقى إحدى الأدوات التي تعكس واقع وزخم العلاقات السياسية بين الدول، ويمكن ملاحظة ذلك في العلاقة بين دمشق وأبو ظبي، إذ أن تطبيع البلدين لعلاقتهما السياسية ترجم سريعاً باستثمار إماراتي في سوريا لإنتاج 300 ميغاواط من الطاقة الشمسية.

–التعاون الفني والمالي بين الدول، وفي الحالة السورية فإن جميع أشكال التعاون الفني والمالي باتت منذ منتصف العام 2011 مقتصرة على الدول الصديقة والحليفة لدمشق من جهة، وعلى المساعدات الفنية والمالية المقدّمة من قبل منظمات الأمم المتحدة، والتي تأتي في إطار الدعم الإغاثي والإنساني للسوريين المتضررين وبعض المشروعات التي تدخل في إطار التعافي المبكر. وبحسب البيانات الرسمية السورية المتعلقة بقيمة القروض الخارجية التي تم تعليق العمل بها نتيجة الأزمة، فإن القيمة الإجمالية للتمويل من سبع مؤسسات تمويل عربية ودولية وصل

إلى 5.6 مليارات يورو، وقيمة التمويل للمشروعات قيد التنفيذ حوالى 1.5 مليار يورو، وقيمة التمويل لمشروعات معروضة للتمويل الخارجي حوالى 422.5 مليون يورو.

التنجيم السياسي

ربما تكون التجربة مع الأردن خلال العامين الأخيرين أحد الأمثلة التي يمكن الاستعانة بها في قراءة أبعاد الأحداث السياسية والاقتصادية المرتبطة بالأزمة السورية. فالتحسن الذي طرأ على العلاقات الاقتصادية بين البلدين لم يتبعه انفتاح سياسي واسع كما كان يتوقع، لا بل إن التحسن الاقتصادي نفسه استقر عند مستوى معين ولم يكتب له مغادرته. ولذلك فإن القرار الأخير للحكومة السورية السماح بالاستيراد من السعودية قد لا يكون له بعد سياسي، إنما في المقابل فإن وجود مثلاً موافقة سعودية عليه وتسهيل عملية تنفيذه أمر قد يحمل في طياته رسالة سياسية مباشرة أو غير مباشرة، ومع ذلك فهي قد لا تثمر سريعاً عن تحولات ملموسة. فكل المتناقضات باتت تجتمع معاً عند أي محاولة لقراءة أو استشراف آفاق علاقات دول المنطقة ومستقبلها، والسبب أن عملية الاستشراف تلك أصبحت أقرب إلى التنجيم السياسي منها إلى المقاربات المنطقية والموضوعية.

https://www.almayadeen.net/articles/%D8%AF%D9%85%D8%B4%D9%82-%D9%84%D9%85-%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B7%D8%B9-%D8%B3%D9%88%D9%89-%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7:-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%B8%D8%AA-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%B4%D8%B9%D8%B1%D8%A9

12 – الحديث عن طرح أملاك الدولة للاستثمار الخاص

يقودنا إلى ملف المنشآت التي جرى تأميمها، والأراضي المستملكة. فهل سيكون جائزاً قانونياً طرح هذه المنشآت والعقارات أو بعضها للاستثمار الخاص؟ زياد غصن . خاص|| أثر برس:

بعد أكثر من 6 عقود على التأميم: هل يحق للحكومة طرح المنشآت المؤممة للاستثمار؟

تعكف عدة وزارات منذ فترة على إعداد مشروع تشريعي يتضمن إحداث هيئة عامة تتولى إدارة أملاك الجهات العامة واستثمارها بما ينعكس ايجاباً على عائديتها الإقتصادية، لاسيما وأن السنوات السابقة كشفت عن حالات غبن وفساد شابت عملية استثمار الكثير من أملاك الجهات العامة، فيما لاتزال هناك عقارات ومنشآت قيمتها السوقية بمليارات الليرات، إما أنها بلا استثمار أو استثمارها الحالي غير مجد.

على أهمية الخطوة في تنظيم عملية استثمار أملاك الجهات العامة وضبط عمليات الاستغلال والفساد الحاصلة حالياً، إلا أنها أيضاً تثير تساؤلات مهمة ذات أبعاد تمس في جانب منها مضمون القوانين والتشريعات المطبقة في البلاد، وفي جانب آخر فلسفة الدولة وعلاقتها مع مواطنيها. إذ أن الحديث عن طرح أملاك الدولة للاستثمار الخاص يقودنا من دون شك إلى ملف المنشآت والعقارات التي جرى تأميمها في خمسينيات وستينات القرن الماضي، والأراضي التي تم استملاكها لاحقاً.

فهل سيكون جائزاً قانونياً طرح هذه المنشآت والعقارات أو بعضها للاستثمار الخاص، وبغض النظر عن المدة الزمنية التي تفصل بين قرار التأميم والاستملاك وبين عملية طرحها للاستثمار؟ وإذا كان ذلك جائزاً من وجهة نظر القانون فهل هو كذلك لجهة فلسفة علاقة الدولة بمواطنيها؟ *بالقانون

تذهب آراء معظم القانونين العاملين في مؤسسات الدولة إلى أنه "مادامت هذه المنشآت والعقارات والأراضي نقلت ملكيتها للدولة، فإنه بإمكانها أن تتصرف بها تصرف المالك بملكه. وتالياً فهم لا يجدون أي مانعاً قانونياً يحول من دون طرح مثل هذه المنشآت والعقارات للاستثمار العام أو الخاص" يقول أحد خبراء القانون الحكوميين والذي طلب عدم نشر اسمه، فيما يشير الخبير التنموي الدكتور فادي عياش إلى أن التأميم عبارة عن نقل الملكية من الخاص إلى العام، وينطبق على الأملاك المؤممة ما ينطبق على أملاك الدولة تماماً، وتالياً يجوز للدولة التصرف بها حسب الأنظمة والقوانين التي تحكم أملاك الدولة. ويضيف عياش في حديثه لـ"أثر برس" أنه لا يجد مشكلة في طرحها للاستثمار، إنما الأنسب أن تكون أولوية استثمارها من نصيب أصحابها الأصليين وورثتهم قبل التأميم. ويبقى الأصح والأصوب هو إعادة هذه الأملاك إلى أصحابها ما دامت ستعرض على الاستثمار، لكن أعتقد أن مثل هذا التفكير غير موجود حالياً.

السؤال عن مدى قانونية طرح المنشآت المؤممة للاستثمار الخاص، دفع بالأستاذ في كلية الحقوق الدكتور عصام التكروري إلى البحث طويلاً للوصول إلى رأي دقيق، وبتقديره فإنه "لا يُمكن إعطاء إجابة قانونية

جامعة مانعة عن هذا السؤال كونه يرتبط بسياق تاريخي سياسي مُعقد بعض الشيء، ولكي نختصر الإجابة ونبسطها لابد لنا في البداية من التفريق بين الأملاك العامة للدولة وبين الأملاك الخاصة للدولة، فالأولى هي الأموال التي تملكها الدولة و أشخاصها الاعتبارية من عقارات ومنقولات وتكون مخصصة للمنفعة العام. بينما الثانية هي جميع العقارات والعقارات بالتخصص والمنقولات التي تملكها الدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة غير المخصصة لمنفعة عامة، وعليه إذا ورد في صك التأميم بأن تأميم منشاة أو عقار هو للمنفعة العامة فإن إدارته وإستثماره محصور بالدولة وحدها كون المنشأة أو العقار يأخذ حينها صفة المال العام، وهذا يقتضي أن استثمارها محصور بالدولة وفقا للمادة الرابعة عشرة من الدستور التي نصت على أن "الثروات الطبيعية والمنشآت والمؤسسات والمرافق العامة هي ملكية عامة، تتولى الدولة استثمارها والإشراف على إدارتها لصالح مجموع الشعب، وواجب المواطنين حمايتها". أما إذا لم يرد في صك التأميم أنه تمَّ للمنفعة العامة فالعين المؤممة يكون لها. بتقديري . صفة الأملاك الخاصة العائدة للدولة والتي يجوز لها أن تستثمرها بالذات أو عن طريق القطاع الخاص باعتبارها عقارات تملكها الدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة وغير مخصصة للمنفعة عامة، فالمادة الأولى القانون رقم 252 لعام 1959 . المتضمن أملاك الدولة الخاصة عرّفت أملاك الدولة الخاصة بأنها "العقارات المبنية وغير المبنية والحقوق العينية غير المنقولة التي تخص الدولة بصفتها شخصاً اعتبارياً بموجب القوانين والقرارات النافذة سواء أكانت تحت تصرفها الفعلي أم تحت تصرف أشخاص آخرين"، وجاءت الفقرة 11 من ذات المادة لتعتبر من قبيل

أملاك الدولة الخاصة "العقارات التي تؤول للدولة بحكم القوانين النافذة" أي قوانين التأميم ضمناً طالما أنه لم يتم إلغائها."

ويضيف في حديث خاص لـ" أثر برس": لكن الحاصل اليوم أن الكثير من صكوك التأميم المتاحة للاطلاع لا تذكر حرفياً عبارة "التأميم للمنفعة العامة"، والذي يزيد الأمر تعقيداً أن غالبية صكوك التأميم . ولاسيما تلك الصادرة في الفترة الواقعة ما بين 1959 و 1964. طالت جملة من الممتلكات الوطنية التي يمكن أن نعتبرها . بعد تأميمها . تصب في خانة الأملاك الخاصة المملوكة للدولة مثل تأميم شركة الدبس والشركة الخماسية بالمرسوم التشريعي رقم 56 لعام 1964 والمرسوم التشريعي رقم 57 لعام 1964 والمتعلق بتأميم الشركة العربية لصناعة الأخشاب، هذان المرسومان نصّا على أنّ التأميم الحاصل يجعل ملكية الشركات المستهدفة تؤول للدولة دون أن يحدد إذا كان التأميم قد تم للمنفعة العامة، لكن طبيعة الخدمة التي كانت تقدمها الشركات المؤممة لا يغلب عليها صفة الصالح العام، وعليه . وبرأي الشخصي . فإن هذه الشركات تصب في خانة الأملاك الخاصة للدولة، أي يمكن أن تخضع للإستثمار من قبل القطاع الخاص فيما إذا رغبت الدولة بذلك، في حين أن صكوك التأميم في المدة التي تمتد من عام 1951 حتى 1955 استهدفت الممتلكات الأجنبية مثل تأميم شركات الحافلات الكهربائية و الكهرباء في دمشق و حماة و حلب ودير الزور و القامشلي عام 1951، التأميم الحاصل هنا تمّ للمنفعة العامة كون طبيعة الخدمة التي تقدمها المنشاة تتعلق بالصالح العام، و بالتالي . وبحكم الدستور يقع على عاتق الدولة الحصري إدارة واستثمار قطاع الكهرباء، من هنا أؤكد على ما سبق و قلته مراراً لجهة أن القانون رقم 5

لعام 2016 والمعروف باسم قانون التشاركية هو قانون مشوب بعدم الدستورية كونه أتاح للقطاع الخاص تملك المال العام دون أساس دستوري يسمح بذلك. باختصار شديد أقول: تحديد ما إذا كان المال المؤمم هو يدخل في عداد الأملاك العامة للدولة أو الأملاك الخاصة لها يستند إلى أحد معيارين: إما صك التأميم أو طبيعة المنشاة التي طالها التأميم."

*وبالعقل: لنترك البت في دستورية وقانونية مثل هذا الملف للمؤسسات الدستورية والقانونية، ولنناقش أبعاد الخطوة من منظور علاقة مؤسسات الدولة بمواطنيها وما يمكن أن يكتنفها من إشكاليات جراء مثل هذه الخطوة. إذ أن طرح المنشآت والعقارات المؤممة والأراضي المستملكة للاستثمار الخاص يشكل اعترافاً واضحاً بفشل مؤسسات الدولة باستثمارها، وهذا ينفي الغاية التي جرى من أجلها تأميمها واستملاكها. لكن وما دام التفكير لم يصل بعد إلى إعادة المنشآت والعقارات المؤممة لأصحابها، فإن الأنسب هو ما قاله الدكتور عياش لجهة أن تكون أولوية استثمارها من نصيب أصحابها قبل التأميم أو ورثتهم. فهل هذا يمكن أن يحدث؟ وهل هناك من يفكر بذلك؟ ثم إن القيام باستملاك عقارات واسعة في مناطق متميزة منذ سنوات طويلة مقابل منح أصحابها تعويضات زهيدة، ومن ثم قيام الحكومة بعرضها على مستثمرين لاستثمارها وتحقيق أرباحاً كبيرة، هو إجراء ينال من مصداقية مؤسسات الدولة وموضوعية قراراتها بنظر المواطنين، ولذلك فإن الخيار الأنسب هنا يكمن في إعادة منح تعويضات عادلة عند منح أي عقار مستملك للقطاع الخاص كي يستثمره.

https://www.athrpress.com/%d9%83%d8%aa%d8%a8-%d8%b2%d9%8a%d8%a7%d8%af-%d8%ba%d8%b5%d9%86-%d8%a8%d8%b9%d8%af-%d8%a3%d9%83%d8%ab%d8%b1-%d9%85%d9%86-6-%d8%b9%d9%82%d9%88%d8%af-%d8%b9%d9%84%d9%89-

%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%a3%d9%85/%d8%a3%d9%82%d9%84%d8%a7%d9%85-%d8%a3%d8%ab%d8%b1/

13 – قراءة أولية في الخسائر الإقتصادية لزلزال... لكنها للأسف تبدو "متفائلة" مع مرور كل يوم!

زياد غصن، مقالتي في صحيفة الأخبار اللبنانية

1.1مليار دولار خسائر أوّلية: القعر السوريّ يزداد عمقاً

مع أنه من المبكر تقدير حجم الخسائر الاقتصادية التي تسبّب بها الزلزال الأخير، على اعتبار أن عملية إحصاء الأضرار الحاصلة وتقدير قيمتها في المحافظات الأربع وعلى المستوى الوطني لا تزال في بدايتها، وأن الجهد الأكبر مُوجَّه الآن إلى رفْع الأنقاض وإنقاذ الأرواح وانتشال جثث الضحايا، إلّا أن المؤشرات الأوّلية تفيد بأن تلك الخسائر ستكون كبيرة وممتدّة زمنياً. ومردّ ذلك إلى تعدُّد الأضرار وطبيعتها؛ فهي مثلاً لا تقتصر على الأبنية السكنية المتضرّرة بشكل مباشر، وإنما تشمل أيضاً الأبنية غير الآمنة التي تفرض عوامل السلامة إخلاءها من ساكنيها، فضلاً عمّا لحق بالبُنى التحتية والممتلكات العامّة والخاصة، وتوقُّف بعض المنشآت عن الإنتاج، وغير ما تَقدّم من تبعات معتادة جرّاء الكوارث الطبيعية.

وبحسب ما يَذكر الاستشاري الاقتصادي، سعد بساطة (حلب)، فإن «هناك نوعَين من الخسائر الاقتصادية للزلزال الأخير: خسائر مادّية وأخرى لا مادّية. وحالياً، ثمّة صعوبة في إحصاء الخسائر المادّية نتيجة المستجدّات المتغيّرة بشكل لحظي أحياناً». ومن بين الخسائر المادّية، يعدّد بساطة، في حديثه إلى «الأخبار»، «وجود عشرات الأبنية المتهدّمة

والمنهارة، مئات العقارات المتشقّقة التي تُعتبر خطرة على السكّان، مئات السيّارات التي تحطّمت، الخسائر الفردية في العديد من المنازل، تعرُّض خزّانات الوقود للضرر وتسرُّب محتوياتها، وبعض الحرائق التي نشبت في المنازل». أمّا الخسائر اللامادية، وهي برأي بساطة تحظى بالأهمية نفسها، فتشمل «انكشاف حالة الجاهزية الضعيفة لدى الدفاع المدني، الإطفاء، المشافي والمستوصفات، الآليات والعناصر البشرية والمعدّات، وغيرها.«

وتزداد خطورة الخسائر اتّضاحاً مع مقاربة المؤشّرات الاقتصادية والديموغرافية الخاصة بالمحافظات الأربع الأكثر تأثّراً بالزلزال. فمثلاً، تأتي محافظة حلب في المرتبة الأولى لجهة مساهمتها في الناتج المحلّي الإجمالي للبلاد، وبنسبة تُقدَّر بحوالي 16.04% وفقاً لتقديرات عام 2019، فيما تأتي حماة في المرتبة الخامسة بنسبة مساهمة قدْرها 8.78%، واللاذقية في المرتبة السادسة بنسبة قُدّرت بحوالي 7.81%. أمّا إدلب، التي تعيش وضعاً خاصاً جرّاء تقاسُم السيطرة عليها بين الحكومة والفصائل المسلّحة، فإن مساهمتها قُدّرت بحوالي 2.72%.

تقديرات أوّلية

لا يبدو أن هناك قطاعاً سيكون بمنأى عن أضرار الزلزال. فإلى جانب الأبنية السكنية التي تُظهر البيانات الرسمية الأوّلية تضرُّر حوالي 276 بناءً منها أو تهدُّمها بشكل كامل، واضطرار ما يَقرب من 400 ألف شخص إلى ترْك منازلهم؛ إمّا لأنها باتت مُهدَّدة بالسقوط أو لخوفهم من حدوث هزّة زلزالية جديدة، فقد سجّلت المؤسّسات الحكومية تضرُّر العديد من منشآتها، حيث اضطرّت وزارة النفط إلى إيقاف مصفاة بانياس عن

العمل ليومَين، فيما أعلنت وزارة التربية تضرُّر قرابة 600 مدرسة حكومية، كما قامت مؤسّسات أخرى بإخلاء مقرّاتها.

وفي هذا السياق، يَتوقّع الأستاذ في كلّية الاقتصاد في جامعة تشرين، ذو الفقار عبود، أن «يصل التأثير الاقتصادي للزلزال في سوريا إلى أكثر من 1.1 مليار دولار بشكل مبدئي، كما من المتوقّع أن تبلغ التكلفة الاقتصادية بشكل عام حوالي 1.6% من الناتج المحلّي الإجمالي للفرد، وقد يستمرّ تأثير هذه التكلفة لمدّة قد تصل إلى 8 سنوات». ويضيف عبود، في حديثه إلى «الأخبار»، أن «الخسائر التي أصابت الأفراد جرّاء فقدان منازلهم وتجهيزاتها، قد تُكلِّف حوالي 300 مليون ليرة سورية لكلّ منزل، وإذا ما قدّرنا عدد الأبنية المنهارة بحوالي 150 بناء تحوي 200 ألف شقّة سكنية، إضافة إلى حوالي 3000 مبنى مهدَّد بالانهيار، فبالإمكان التحدّث عن حوالي 450 مليار ليرة سورية كخسائر فردية فقط، تُضاف إليها تكلفة صيانة وإصلاح حوالي 30 ألف منزل متضرّر جرّاء الزلزال، لتصل التقديرات إلى حوالي 900 مليار ليرة سورية خسائر للأفراد فقط». أمّا الخسائر الحكومية، فقد تتجاوز هذا الرقم بكثير، «حيث قد تصل إلى حوالي مليار دولار (6.9 تريليون ليرة سورية).»

وممّا يرفع من مستوى المخاوف أيضاً، أن الخسائر البشرية والمادّية لا تزال مرشّحة لمزيد من الارتفاع، مع بقاء الاحتمالات مفتوحة على حدوث انهيارات جديدة في الأبنية جرّاء تصدُّع جدرانها على خلفية الزلزال الأوّل، أو تلك المتضرّرة بفعل المعارك العسكرية خاصة مع استمرار الهزّات الارتدادية، وهو الأمر الذي أكّده وقوع عدّة حوادث انهيار بعد مرور يومَين أو ثلاثة أيّام على وقوع الكارثة، كانهيار مبنى في مدينة

حرستا في ريف دمشق مساء الأربعاء الماضي. والجدير ذكره، هنا، أن الحكومة أعطت مهلة خمسة أيّام للفِرق الفنية والهندسية للكشف على الأبنية في المحافظات الأربع، والتأكّد من سلامتها الإنشائية وإمكانية إشغالها من قِبَل السكّان خلال الفترة القادمة.

»الحال من بعضه«

في المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة في محافظتَي حلب وإدلب، تبدو الخسائر الاقتصادية للزلزال، هناك أيضاً، أكبر من قدرة المجتمعات المحلّية على تحمُّلها، وذلك في ظلّ تعطُّل مؤسّسات الحكومة عن العمل منذ خروج تلك المناطق عن السيطرة، وتأخُّر وصول المساعدات الإغاثية أو عرقلة وصولها من قِبَل الجانب التركي وبعض الفصائل المسلّحة المحسوبة عليه، فضلاً عن انعدام الإمكانات الاقتصادية واللوجستية والذي كان سبباً رئيساً في ارتفاع أعداد الضحايا الذين لا يزال الكثيرون منهم عالقين تحت الأنقاض لليوم الخامس على التوالي، ومفاقمة معاناة المشرّدين وصعوبة حصولهم على الطعام والدواء ووسائل التدفئة. فمثلاً، في منطقة جنديرس في ريف حلب، تذهب التقديرات الأوّلية إلى أن 70% من منازلها تعرّضت للانهيار فوق رؤوس ساكنيها. وكذلك الأمر بالنسبة إلى مدينة حارم في ريف إدلب، والتي تكشف المعلومات عن انهيار مئات الأبنية السكنية فيها، فيما تسبّبت زيادة منسوب مياه نهر العاصي، أخيراً، في تشريد 7 آلاف شخص، بحسب مصادر إعلامية.

بالنتيجة، مرحلة ما بعد الزلزال الذي ضرب الجنوب التركي والشمال السوري لن تقلّ ألماً وبؤساً عن اللحظات الأولى لوقوعه، خصوصاً في الحالة السورية بحُكم الوضع الاقتصادي المتدهور في جميع مناطق البلاد

منذ عدّة سنوات، والأثر العميق للعقوبات الغربية على جميع نواحي الحياة اليومية للمُواطنين، وفوق كلّ ذلك ضعف الاستجابة الدولية لنداءات الاستغاثة التي أطلقتْها المناطق المنكوبة منذ الدقائق الأولى لوقوع الكارثة. باختصار، يمكن القول، إنه على هوْل الأرقام والبيانات المتعلّقة بالحصيلة النهائية للخسائر البشرية والاقتصادية، والتي سوف تُعلَن قريباً، فإن حكايات السوريين الذين باتوا تحت الأنقاض لأيام، ومعاناة من كُتبت لهم النجاة، سيبقى وقعها الأثقل وطأة على الإطلاق.

https://www.al-akhbar.com/Arab/354536/11-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1-%D8%AE%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%A3%D9%88-%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B9%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A-%D9%8A%D8%B2%D8%AF%D8%A7%D8%AF-%D8%B9%D9%85%D9%82%D8%A7

15 – كي لا تتكرر الكارثة.... حاسبوا كل من كان له يد بمخالفات البناء، والبدء بخطوات تنفيذية حقيقية لمعالجة مشكلة السكن العشوائي.

كتب زياد غصن.. مقالتي في موقع أثر برس.....

مخالفات وفساد واستثناءات بناء: جميع المحافظات على لائحة الخطر.. وبالأرقام

ما لم تتمكن التحذيرات الرسمية والبحثية من فعله طيلة ثلاثة عقود وأكثر من الزمن، تكفلت ثواني الزلزال الأخير بتحقيقه، لكن للأسف تم ذلك مع جرعة ألم شديدة تمثلت في خسارة الآلاف لأرواحهم والآلاف لممتلكاتهم.

بحسب المعطيات الأولية فإن كثير من الضحايا الذي سقطوا جراء الزلزال الأخير كانوا من سكان مناطق السكن العشوائي، والأبنية القديمة، وهذا ما جعل من ملف مناطق المخالفات السكنية يعود من جديد إلى دائرة الضوء والاهتمام، لاسيما مع الزيادة الكبيرة التي طرأت على أعداد المنازل والشقق السكنية التي شيدت بشكل مخالف خلال سنوات الحرب، فضلاً عن الضرر الذي لحق بالأبنية السكنية جراء العمليات العسكرية في المناطق التي كانت مسرحاً لمعارك كبيرة.

وفي ضوء ما تظهره التقديرات البحثية من نسب لانتشار المخالفات السكنية والضرر الجزئي والكلي الذي لحق بالأبنية، فإن تعرض سوريا لزلزال جديد أو دخولها في دائرة الهزات الارتدادية الزلزالية الإقليمية يعني أنها ستكون معرضة كذلك لحدوث خسائر كبير، فهل ستكون البلاد قادرة في المرحلة القادمة على تجنب تلك الخسائر أو التخفيف منها؟

قد لا تكون المؤسسات الحكومية قادرة على معالجة ملف متوارث منذ ما يزيد على أربعة عقود، إلا أنها قادرة على التخفيف منها من خلال الحد فعلياً من انتشار ظاهرة المخالفات والتشدد في تطبيق المواصفات الإنشائية، والتي يمكن حصر سببها الأساسي في ناحتين: الأولى فساد الوحدات الإدارية وتجار البناء وسوء الإدارة، ويمكن للحكومة هنا أن تعود إلى صور الأقمار الصناعية وترصد انتشار هذه المخالفات ضمن الفترة الزمنية التي تختارها. أما الناحية الثانية فهي تتمثل في عدم وجود خيارات أخرى أقل تكلفة لطالبي السكن.

أرقام صادمة:

في مقاربة مشكلة السكن العشوائي تتبدى أولوية خطورة الوضع الإنشائي لمعظم الأبنية، التي تشاد على عجل ومن من دون إشراف هندسي متخصص أو التقيد بمواصفات الكود السوري للبناء، وهذا ما أشارت إليه نتائج مسح ميداني حكومي جرى لظاهرة السكن العشوائي قبل الحرب، وأكدت "أنه لا يوجد أي مسكن مبني من الإسمنت المسلح"، فالأبنية إما مبنية من البلوك الإسمنتي من دون أعمدة ونسبتها حسب المسح المذكور حوالي 25.3 %، أو أنها مبنية من البلوك الإسمنتي مع أعمدة ونسبتها حوالي 50 %، أو أنها مبنية من الحجر ونسبتها ليست قليلة إذ تبلغ حوالي 23.5 %، أو أنها أخيراً مبنية من اللبن ونسبتها حوالي 1.2%.

ووفق ما سجله باحثو المسح آنذاك من ملاحظات فإن "16.3% من المساكن يوجد في جدرانها تشققات، 70.8% من المساكن كسوتها عادية، 26.7% من المساكن كسوتها جيدة، وفقط 2.5% من المساكن كسوتها ممتازة"، علماً أن التقديرات البحثية كانت تتحدث قبل الحرب عن أن مناطق السكن العشوائي في عموم البلاد، والتي يزيد عددها على 157 منطقة، وتشكل ما يقرب من 50% من المساكن السكنية وفقاً لتصريح سابق لرئيس الحكومة الحالي عندما كان وزيراً للإسكان والأشغال العامة في العام 2018، وهذه المناطق تضم ما بين جنباتها ما يقرب من نصف مليون مسكن وفقاً لدراسات سابقة وقيمتها العقارية تتجاوز آنذاك 8.5 مليار دولار.

وللأسف فإن هذه النسب تغيرت نحو الأسوأ خلال سنوات الحرب مع توسع مناطق السكن العشوائي وزيادة أعداد مخالفات البناء وأعمال الغش

في البناء. في ظل تواطؤ العديد من الوحدات الإدارية وغض نظر حكومية. وهناك اعتراف رسمي بزيادة ظاهرة السكن العشوائي خلال فترة الحرب، إذ أن هيئة التخطيط الإقليمي تؤكد في تقريرها الوطني أن "انتشار الظاهرة زاد بشكل ملحوظ منذ العام 2011، مما أدى إلى زيادة مساحة هذه الأحياء وظهور أحياء جديدة على أطراف المدن الكبرى."

واستناداً على الصور الفضائية الملتقطة لثلاثة أعوام هي 2000–2010–2020 فإن مناطق السكن العشوائي باتت تشكل نسبة كبيرة في مراكز مدن محافظات عدة من بينها: دمشق، درعا، الحسكة، حلب، اللاذقية، طرطوس، الرقة، وبصورة أقل في حماة، وإدلب.

تكتمل صورة الوضع المقلق مع البيانات الحكومية المتعلقة بنسب الضرر الحاصل بالوحدات السكنية في معظم المحافظات السورية جراء الحرب، إذ تبين تلك البيانات أن نسبة الضرر الحاصل في الوحدات السكنية في محافظة ريف دمشق قدرت بحوالي 40%، حلب 38%، حمص 30%، دير الزور 18%، فالحسكة 15%، حماة 10%، درعا 6.5%، دمشق 5%، اللاذقية 3.5%، وتالياً فإن جميع المحافظات السورية باتت على لائحة الخطر في ضوء هذه التقديرات الأولية والمرشحة للارتفاع مع إنجاز عمليات التقييم الفني والإنشائي لجميع الوحدات السكنية.

ليس هناك حل سحري:

مع أن تأثيرات الكوارث الطبيعية قد تطال أحياناً، وتبعاً لشدتها ومركزها، جميع الأبنية السكنية على اختلاف أشكالها، إلا أن أبنية التجمعات العشوائية والمخالفات تبقى الأكثر عرضة للخسائر، وهي في

سوريا أصبحت مع عقد الحرب أكثر انتشاراً وخطورة من ذي قبل، هذا إلى جانب التصدعات والأضرار الإنشائية التي حصلت بفعل المعارك العسكرية.

في مواجهة هذه المشكلة، ليس هناك حل سحري يمكن اللجوء إليه، لكن ذلك ليس مبرراً لتفاقم انتشارها، لاسيما لجهة غض الطرف عن المخالفات التي تحدث في عمليات بناء الأبنية المرخصة وغير المرخصة وما يتخلل ذلك من فساد ورشاوى هي على حساب حياة الناس وحقوقهم في الحصول على مسكن مناسب ومتوافق مع المواصفات القياسية الوطنية، ولذلك فإن الخطوة الحكومية الأولى تبدأ بالحد من انتشار أبنية السكن العشوائي ووقف المخالفات الحاصلة في الأبنية المرخصة والاستثناءات التي تمنح، وبالتوازي مع ذلك يفترض أن تنطلق عملية إعادة إعمار لمناطق السكن العشوائي تبعاً للمخاطر وتهديدات الكوارث الطبيعية، وليكون الزلزال الأخير أحد المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في ذلك.

https://www.athrpress.com/%d8%b2%d9%8a%d8%a7%d8%af-%d8%ba%d8%b5%d9%86-%d9%85%d8%ae%d8%a7%d9%84%d9%81%d8%a7%d8%aa-%d9%88%d9%81%d8%b3%d8%a7%d8%af-%d9%88%d8%a7%d8%b3%d8%aa%d8%ab%d9%86%d8%a7%d8%a1%d8%a7%d8%aa-%d8%a8%d9%86%d8%a7/%d8%a3%d9%82%d9%84%d8%a7%d9%85-%d8%a3%d8%ab%d8%b1/

انتهى التقرير

The report ended

Raport się zakończył

***